Al-Yemenia University Journal
مجلة الجامعة اليمنية

العوامل الداخلية والخارجية وأثرهما في العلاقات الروسية الأمريكية والتحولات الاستراتيجية الروسية في فترتي (يلتسن – بوتن)

د. نبيل علي محسن الشرجبي
أستاذ مساعد العلاقات الدولية
قسم الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الحديدة

ملخص. تناولت هذه الدراسة، العلاقات الروسية الأمريكية والتي تشكل أهمية خاصة للكثير من الأطراف والدول على كافة المستويات.
وقد ركزت الدراسة على أثر العوامل الداخلية والخارجية في أنماط علاقات الطرفين، وكذا أثر تلك العوامل على صياغة الاستراتيجية الروسية بشكل عام، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي وإيجابي لتلك العوامل في علاقة الطرفين، وكذا على تغيرات الاستراتيجية الروسية.
الكلمات المفتاحية: روسيا - الولايات المتحدة – العلاقات الاستراتيجية - الطاقة – أورواسيا – الكرملين – الشيشان - المعارضة الروسية – الصين – جورجيا – أوكرانيا.

المقـدَّمة:-

لا يمكننا أن نتحدث عن العلاقات الروسية الأمريكية في شقَيْها: الصراعي والتعاوني دون الحديث عن القدرات الداخلية أساساً ثم الخارجية لروسيا الاتحادية، والتي كان لها الدور الأبرز والأهم في مجمل التحولات التي حصلت في علاقة الدولتين، وكذا السلوكيات والأفعال والسياسات التي قام بها كل طرف تجاه الطرف الاخر، فاذا كان ذلك الأمر ضرورياً في تلك الدراسة؛ فان هناك جانباً آخر لا يقل أهمية عن ذلك في الاتجاه، وهو: أن هذه الدراسة أيضاً سوف تؤكد صحة ما توصلت إليه العديد من الدراسات البحثية السياسية بوجود ارتباط طردي بين العوامل الداخلية والأداء الخارجي. فلو تأملنا في الإمكانات والقدرات الداخلية للولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي - في أوائل تسعينات القرن الماضي فإننا نجدها قدرات هائلة لا مقارنة بينها وبين قدرات الطرف الآخر ، وهو: ما حتم على الولايات المتحدة أن تنتهج أساليب وطرق نشطة وتدخُّلية فاعلة في علاقتها مع روسيا، وتمكنت خلال فترة وجيزة من احتواء روسيا وتوجيهها صوب تعظيم المصالح الأمريكية في كثير من مناطق العالم بما فيها مناطق الجوار الروسي ذات الأهمية الاستراتيجية لروسيا، ونفس هذا الأمر سرى في علاقة روسيا مع الولايات المتحدة والغرب منذ

بدايات وأواسط الألفية عندما حصل تبدل في زيادة إمكاناتها الداخلية، وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات والصراعات الخارجية، وترافق ذلك مع وجود بعض علامات الضعف الاقتصادي والسياسي الداخلي والخارجي للولايات المتحدة الأمريكية ؛ الناتج عن زيادة التدخلات الأمريكية العسكرية منفردا في العراق، وأفغانستان، والخسائر الاقتصادية الأمر الذي مكَّن روسيا من اتباع أساليب وسياسات وأفعال نشطة مكنتها بعد ذلك من إعادة تموضعها داخلياً وخارجياً في علاقتها بالولايات المتحدة في رسم ملامح نظام عالمي جديد يصب بشكل كامل في صالح تعظيم المصالح والمنافع الروسية خارج ذلك الإطار تماما.

وقد مرت العلاقات الروسية الأمريكية بمراحل متذبذبة صعودا وهبوطا، ولولا وجود قدر كاف من الرشادة العقلانية أثناء مراحل تطور العلاقات التعاونية بين الطرفين في مرحلة الحرب الباردة - والتي أسهمت بشكل كبير في الحفاظ على الأمن والاستقرار العالمي - لكانت البشرية قد تعرضت للفناء.

وسوف تحاول هذه الدراسة بناءً على القدرات أو العوامل الداخلية والخارجية -تفسير وفهم ومعرفة الأنماط التفاعلية سلبا أو إيجابا التي نجمت عن علاقات التفاعل بين أهم قطبين في هيكل النظام العالمي؛ وذلك بما يملكانه من وضع فريد ومميز من قدرات عسكرية تدميرية هائلة، ثم إن زيادة تعقُّد وتشابه المشكلات العالمية وحاجتهما لبعض لمواجهتها؛ حتمت عليهما بناء أنماط تفاعلية تجعل من أمر العلاقة بينهما أقرب إلى وضعية التنافس أو إدارة الأزمات بدلا من المواجهة المباشرة.

الإشكالية:

لعبت العوامل الداخلية الروسية دوراً مهما -وخاصة الاقتصادية- وازمات الجوار الروسي في إعادة توجيه بوصلة القرارات والسياسات الروسية تجاه الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة للحد الذي تمكنت فيه روسيا من إعادة رسم سياستها، واستراتيجيتها بشكل كلي؛ ضمن لها إعادة تموضعها في مجمل الأحداث الاقليمية والدولية واعتبارها لاعبا أساسيا لا يمكن تجاوزه ويمكن للباحث صياغة السؤال الرئيس للدراسة، وهو:

ما العوامل التي أسهمت في استعادة روسيا لأدوارها الإقليمية والدولية، وأثر ذلك على الاستراتيجية الروسية تجاه الولايات المتحدة؟

الفرضية :

كلما كان أداء العوامل الداخلية جيدة كان أداء السياسية الخارجية أكثر فاعلية؟

اهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة من أهمية الموضوع، وكذا من أهمية دراسة دور العوامل الداخلية والخارجية في تغيير الفكر الاستراتيجي الروسي السابق بفكر استراتيجي جديد؛ كان له أيضا أثر بارز في ترجمة الرغبة الروسية في تغيير النظام العالمي الذي كانت تسيطر علية الولايات المتحدة- والذي سيعطي لروسيا مساحة أكبر في رسم ملامح نظام عالمي آخر.

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الداخلية والخارجية الروسية في تحديد نمط أو أنماط العلاقة بين الطرفين، وكذا الوقوف على أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى حدوث تغير في علاقة الطرفين، وماهي المسارات الاستراتيجية التي أتبعتها روسيا للوصول إلى المكانة العالمية؟

منهج الدراسة:

سوف يستخدم الباحث المنهج المقارن الذي يهدف إلى تفسير اوجه الشبه والاختلاف في متغيرات الدراسة، كما أنه يعني بإظهار وتعليل الفروق وأوجه التشابه بين مختلف المؤسسات السياسية وأنماط السلوك السياسي مع مراعاه أن تكون الظاهرة المراد مقارنتها في مرحلتين مختلفتين، وفي مجتمع واحد (1)

والمقارنة هنا سوف تكون في الدولة الروسية في فترتين مختلفتين: رئاسة بوريس يلتسن، ورئاسة فلاديمير بوتن.

المبحث الاول

أثر العوامل الداخلية في العلاقات الروسية الأمريكية.

مقدَّمة:

لعبت العوامل الداخلية في روسيا – الاقتصادية في المقام الأول والسياسية ثانيا – دوراً سلبيا وإيجابيا في علاقة روسيا الاتحادية بالولايات المتحدة، وكذا في الدور الذي أرادت أن تلعبه على الصعيد الدولي. حيث كان لتلك العوامل أثر سلبي واضح في وضعية روسيا ودورها على صعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة أو من جهة دورها العالمي وخاصه إبان فترة حكم الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن، وذلك بسبب عدم قدرته على توظيف الموارد الاقتصادية، وافتقاره لصفات الشخصية القيادية، مما جعل روسيا الدولة ذات القدرات النووية تسير في علاقة غير متكافئة، فصارت أقرب إلى التابعة للولايات المتحدة والغرب. وعلى العكس من ذلك في حالة الرئيس الروسي فلاديمير بوتن والذي تمكن من توظيف القدرات لاقتصادية بشكل مذهل أثَّر على كافة العوامل الداخلية والخارجية لروسيا، إضافة إلى ذلك امتلاكه كاريزما القائد مكنته من إعادة بناء روسيا؛ إذ رسم لها توجهاً جديداً أعاد لها الكثير من هيبتها وموقعها سواء في علاقة دولته بالولايات المتحدة والغرب، أو في وضعيتها العالمية.

وسوف يقوم الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الاول: العلاقات الروسية الأمريكية في فترة حكم بوريس يلتسن.

المطلب الثاني: العلاقات الروسية الأمريكية في فترة حكم فلاديمير بوتن.

المطلب الأول: العلاقات الروسية الأمريكية في فترة حكم بوريس يلتسن:

مثلت شخصية وتوجهات الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن الأساس الذي انطلقت منه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها بروسيا الاتحادية، فالرئيس يلتسن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وعبر تقديمه لخطاب أقرب إلى التعهد بتحقيق كافة الأهداف أو الأماني التي سعت الولايات المتحدة والغرب عموما إلى تحقيقها في صراعه مع الاتحاد السوفيتي طوال سبعة عقود؛ حيث عبَّر الرئيس يلتسن في أكثر من مناسبة عن عزمه الأكيد على تدمير الامبراطورية السوفيتية واقتصادها الموجَّه وديكتاتوريها ، وكذا رغبته القوية والعلنية على تحويل روسيا إلى دولة غربية تتبنى النظام الغربي الليبرالي الرأسمالي ، وكذا توجيهه الدعوات المتكررة للشعب الروسي إلى ضرورة التعلُّم من الحضارة العالمية الغربية الرأسمالية المتقدمة، واستعداده لتبني سياسة خارجية غير أيديولوجية قائمة على فكرة التفوق الغربي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وإنشاء علاقة متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة صديقة وليست عدوه ، وطلب من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة روسيا في التخلص من ترسانتها النووية التي رصدت له الولايات المتحدة مبلغ 400 مليون دولار، حيث أقدم الروس في ذلك الاتجاه على إعادة توجيه الأسلحة النووية الروسية باتجاه بعض دول الاتحاد السوفيتي بدلا من المدن الأمريكية والأوربية، كما دعا لبناء تحالف مع الولايات المتحدة لردع الصواريخ النووية الموجه للعالم الحر – وكان يقصد بذلك صواريخ دول الاتحاد السوفيتي السابق– مع تعهده بوقف تطوير تلك الأسلحة دون تقديم الولايات المتحدة الأمريكية أي التزامات تجاه روسيا في مقابل كل ذلك (2).

كما مثل خطاب يلتسن الأول عام 1991 –عندما كان حاكما لجمهورية روسيا قبل اندثار الاتحاد السوفيتي– تصوراً أولياً وعفوياً لتغيير روسيا وتحويلها لدولة غربية قائمة على الاقتصاد الحر وليس الاقتصاد الاشتراكي ؛ وذلك عبر الخطوات التالية : زيادة برامج الخصخصة ، وتقليص قطاعات الدولة الإنتاجية، وتشجيع نظام الأعمال الخاصة، وتحرير الأسعار، ورفع الدعم عن السلع ، وتقليص الإنفاق الحكومي، وتقليص مخصصات دعم الإنتاج غير الكفء، وتقليص نفقات الدفاع ومصروفات الجهاز الإداري، وإصلاح النظام الضريبي الذي لا يتوافق مع نظام السوق الحر ، وكذا إصلاح الجهاز المصرفي، واتخاذ إجراء صارم ضد الإصدار غير المقيد ضد القروض بغير وجود ضوابط، ورفع القيود على سقف الأجور لمواجهة ارتفاع الأسعار، وإطلاق المبادرات الفردية مع إقامة نظام ضمان اجتماعي لا يشمل جميع السكان في المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي.

وكانت تلك التوجهات والخطابات هي العامل الحاسم الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدافع على تقديم وتثبيت بوريس يلتسن لحكم روسيا بعد تفتت الاتحاد السوفيتي ، وكذا اعتبار روسيا الوريث الشرعي والوحيد لكل تركة السوفييت ، واعطاءها المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي وتسلمه شفرة إطلاق الأسلحة النووية. (3)

لذا فقد حاولت الولايات المتحدة سريعا وبمساعدة الدول الأوربية الغربية والدول السبع الصناعية وضع برنامج للتحكم في المسارات السياسية والاقتصادية والعسكرية الروسية؛ وذلك عبر اقتراح برامج وسياسات ومساعدات تمثلت أُولى تلك الخطوات عبر التوقيع على وثيقة الارتباط، أو سياسة الارتباط بين الولايات المتحدة وروسيا في كامب ديفيد بالولايات المتحدة عام 1992 وهو الذي تضمن التأكيد على رغبة روسيا التخلي عن البحث عن أي دور تاريخي والتركيز أولاً على تحديث نفسها؛ وذلك عبر خطوات منها: التخلي عن النظام المركزي في الحكم، وكذا التخلي عن السياسات الاقتصادية السابقة، والعمل على تحرير الاقتصاد

وفق آلية السوق والالتزام بتعاطي كل خريطة الطريق التي أُقرت في تلك الوثيقة، حيث ربطت الولايات المتحدة سياسات التعاون تلك مع روسيا في تقديم المساعدات والقروض بمقدار ما تحققه روسيا من تقدم في شتى المجالات وخاصة في مجال حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحريات السياسية، والدينية، والاقتصادية. (4) وتم التركيز؛ على سياسة الإصلاح الاقتصادي دون السياسي؛ اعتقادا منها أن أحدهما يطلق العنان للآخر، كما صممت سياسة تدفق المساعدات والقروض بالحد الذي لا يقوى ولا يؤدي إلى إضعاف قوة الدولة الروسية؛ وذلك خوفاً من تسريب الأسلحة النووية للدول المتمردة. كما أن ضعفها يعني تنافس الدول العظمي على غنائم الدولة الروسية، وكذا تفتت روسيا يعني تحول تلك الدولة ومناطق عديدة من دول الجوار الروسي إلى بؤر حروب أهلية وعرقية؛ وهو ما لا ترغب به الولايات المتحدة وأوروبا. (5)

ورغم كل ما سبق من وعود فإن الولايات المتحدة صاحبة ذلك المقترح كانت من أقل الدول تقديماً للمساعدات التي قدرت ببضع آلاف من الدولارات من أصل 80 مليار، بل وقامت بإيقاف برنامجها الخاص بتقديم ضمانات ائتمانية لشراء المواد الغذائية ؛ وذلك لتخلف روسيا عن سداد ديونها. وفي فبراير 1993 قررت الولايات المتحدة عدم تمويل صفقات جديدة من القمح الأمريكي لروسيا بسبب مشكلة الديون ومشترياتها السابقة من القمح الأمريكي. (6)

ويعتقد الباحث: أن تلك السياسات الأمريكية تجاه يلتسن راجعة إلى وجود أسباب أو توجهات داخل الإدارة الأمريكية وقتها تحكمت في مسار تقديم المساعدات لروسيا وأسباب أخرى تتعلق ببعض سلوكيات الرئيس يلتسن من وجهة النظر الأمريكية. ومن خلال هذه التوجهات والسياسات للإدارة الأمريكية؛ برز اتجاهان:

الأول: يرى أن زيادة المساعدات والإسراع بها والأوضاع في روسيا مازالت غير مستقرة قد يؤدي إلى وصول تلك المساعدات لغير أغراض الإصلاح الاقتصادي.

الثاني: يرى أن عدم دعم الرئيس يلتسن قد يقوي أهداف ومنطلقات خصومه، كما أن فُرص قدرة روسيا على تهديد المصالح الأمريكية أو قدرتها على تطوير سلاح لمواجهة الولايات المتحدة مع غياب هذا الدعم أصبحت قليلة .

وتلك السياسات المتبعة من الولايات المتحدة تجاه روسيا وعدم الإيفاء بما تعهدت به ، واستمرار التبعية الروسية للولايات المتحدة ؛ دفعت المعارضة الروسية في البرلمان الروسي من المحافظين والشيوعين المناهضين لموضوع التبعية الروسية الكاملة للولايات المتحدة، والإصلاح الاقتصادي الذي ينفذه يلتسن وفق الرؤى الأمريكية؛ إلى انتقاد ذلك المسلك، وتحدٍّ للرئيس يلتسن باتخاذ سياسات وإجراءات ضده وضد حكومته؛ بحجة أنه أوصل البلد إلى حالة الضعف العام، وتدهور العملة، وارتفاع الأسعار والبطالة بشكل كبير، وتسليم الدولة لعصابات المافيا و هم رجال الاقتصاد الجُدد الذين جاءوا معه وقيامهم بإضعاف جهاز الدولة من أجل استمرار فساد وتربح طبقة المافيا .وهو الأمر الذي دفع بالطرفين الدخول في مرحلة صراع هددت بقاء الدولة الروسية موحدة. وهو ما دفع بالرئيس يلتسن بالقيام بأكثر الخطوات تهورا تجاه المعارضة؛ حيث قام بتحدي المعارضة والبرلمان، وقام بإصدار مرسوم رئاسي يعطيه صلاحيات استثنائية دون أي مصوغات قانونية، أو دستورية، وانزال دستور جديد يعطيه صلاحيات امبراطور، فأصدر أمراً بحل البرلمان والدعوة لانتخابات جديدة والاستفتاء على الدستور(7).

وعلى الرغم من أن الرئيس يلتسن قد كسب المعركة ضد المعارضة في قضية الدستور الواسع

الصلاحيات عبر الاستفتاء الشعبي؛ إلاَّ أنه خسر معركة البرلمان عقب إجراء الانتخابات البرلمانية التي دعا إليها، وأصبح البرلمان الجديد أكثر تنظيماً ومعارضة لسياساته. فما كان من الرئيس يلتسن إلا القيام بحصار البرلمان بالدبابات ووجه لهم إنذارا بإخلاء البرلمان خلال 24 ساعة وإلا سوف يتم قصف البرلمان . (8) وبالفعل عندما رفض البرلمان الروسي قبول إنذار الرئيس الروسي يلتسن قام بإعطاء الأوامر للجيش الروسي بضرب البرلمان بالدبابات وسقط منهم حوالى500 بين قتيل وجريح. (9) وساد الخوف من حصول حالة فوضى من جراء ذلك العمل وخاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تخوفت من تكرار نفس السيناريو الذي حصل للاتحاد السوفيتي؛ وهو ما دفع بالإدارة الأمريكية حينها في عهد الرئيس بيل كلينتون على تجاوز كل التحفظات والأعذار السابقة أمام تدفق المساعدات لروسيا والوقوف معها ، وتم تقديم كل الدعم الاقتصادي، والسياسي، ليلتسن. وخوفا من سقوطه أو سقوط روسيا في يد المتشددين المحافظين والشيوعين ؛ طالبت الإدارة الأمريكية وقتها بإعداد خطة استراتيجية لدعم يلتسن عبر الاصلاحات الاقتصادية ، والديمقراطية، وكذا الدعوة لعقد قمة –فانكوفر- لدعم الإصلاحات والتطور الديمقراطي في روسيا، كما أعلن كلينتون عن تقديم دعم عاجل لروسيا بقيمة 1.6 مليار دولار، والتعهد برفع القيود التجارية على روسيا ومنحها امتياز الدولة الأولى بالرعاية، كما دعا الدول الغربية والدول الصناعية للقيام بواجبها تجاه دعم الاصلاحات في روسيا، وتم الاتفاق على إقامة مكتب للدول الصناعية في موسكو لمراقبة الالتزامات بتقديم المساعدات التي اتفق عليها. (10)

كما تم الاتفاق على آلية جديدة يتم من خلالها التعامل مع روسيا بشأن الانضمام للمؤسسات الدولية، والغربية، وذلك عبر ما عرفت بسياسة التعامل المحدود وليس الواقعي والتي تعني: عدم إلزام روسيا بتنفيذ كافة الشروط التي تلتزم بها الدول الاخرى من أجل الانضمام للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والغربية أو للحصول على المساعدات والقروض من المؤسسات الدولية وتعامل الروس مع تلك الخطوات بخطوات تنازلية أكبر، وظهر ذلك من خلال سياستها الخارجية وعقيدتها العسكرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. ففي الجانب السياسي تعاملت روسيا في سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة واوروبا بانفتاح أكبر؛ فتغاضت عن المطالبة بإنهاء دور حلف الناتو بحسب الوعود التي كانت أعطيت للرئيس السوفيتي الأخير ميخائيل جورباتشوف من الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب؛ بأن ينهي دور حلف الناتو في حال قام الاتحاد السوفيتي بإنهاء دور حلف وارسو، وكذا الاستعداد أكثر للمشاركة الروسية المميزة لإقامة الأمن الأوربي، والإلغاء النهائي للتوجهات الأيديولوجية مع وجود إمكانية لبحث قبول انضمام بعض دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق إلى الاتحاد الاوروبي و حلف الناتو (11).

وفي الجانب العسكري أجرت روسيا تغييرا في عقيدتها العسكرية لعام 1993؛ بحيث جعلت كل الجهود -لإعداد سياستها العسكرية - تصب في مواجهة الحروب المحلية أو الإقليمية بعد أن كانت حروبا دولية، وجعل اللجوء للخيار النووي خياراً أخيراً وليس أوليا، مع جعل خيار اللجوء للأسلحة التقليدية ثم الثقيلة خياراً أوليا، وعدم اعتبار الولايات المتحدة من الأعداء (12).

اما بالنسبة إلى اتفاق انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية مازالت الولايات المتحدة تضع عده شروط لتطبيق قانون جاسون لعام 1974 الذي نظم العلاقة التجارية بين الطرفين إبان الحرب الباردة، وهي شروط لم تعد قائمه، ولم يتم قبول روسيا بالانضمام لتلك المنظمة إلا بعد عام 2006 بعد أن استوفت روسيا كل الشروط التي طُلبت منها، وليس وفق الآلية أو سياسة التعامل المحدود التي كانت قد أُقرت عقب الأحداث في روسيا عام 1999 (13).

وبالنسبة لاتفاقية انضمام روسيا لمجموعة الدول السبع الصناعية فقد ظل الأمر كما هو من أواسط تسعينات القرن الماضي إلى بداية الألفية الثانية من القرن الحالي يونيو 2008 عام حصول روسيا على العضوية الكاملة في المنظمة بعد أن كان حضورها محصورا على اجتماعات وزراء المالية (14).

وبالنسبة لاتفاقيات وتفاهمات انضمام روسيا لحلف الناتو، وكذا عدم توسع حلف الناتو في دول أوروبا الشرقية ودول الجوار الروسي التي تعتبر ضمن المنظومة للأمن القومي الروسي، وكذا الامتناع عن نشر أي صواريخ نووية على الحدود الروسية أو التصرف في أي قضايا أمنية إلا بعد التشاور والتوافق بين الطرفين ؛ اتضح لروسيا أنها كانت مجرد جسر عبور للولايات المتحدة لإدخال بعض دول البلطيق وأروبا الشرقية لحلف الناتو، واقتصر التواجد الروسي على عضوية المجلس - وليس نائب الرئيس كما وعد سابقا- الذي أنشأ لغرض تنسيق السياسات بين روسيا وحلف الناتو. بل وتم الموافقة على قبول عدد من دول أوروبا الشرقية والبلطيق على دخولهم حلف الناتو عام 1999 في قمة الحلف في مدريد، وتم استثناء روسيا من دخول الحلف صراحة (15).

وعندما رفض الروس استمرار ذلك الأمر؛ عرضت الولايات المتحدة على روسيا صيغة شراكة بين الحلف وروسيا من أجل إحلال السلام في أوروبا، رفضتها روسيا بسبب الشروط التعجيزية التي وضعها الأمريكان بحسب الرد الروسي (16).

كما لم تلتزم الولايات المتحدة بوعودها بعدم توسع الحلف ونشر الأسلحة النووية على الحدود الروسية (17).

وتعود أسباب رفض الولايات المتحدة قبول روسيا كعضو في الحلف إلى الأسباب الآتية :

1- أن روسيا دولة كبيرة وضمها للحلف يؤدي إلى تغيرات جوهرية تمنحها حق الفيتو على قرارات الحلف.

2- ضم روسيا للحلف يعني مد الضمانات الأمنية للحلف إلى حدود الصين ومنغوليا بموجب المادة (5) من اتفاقية واشنطن .

3- ضم روسيا يُفقد الحلف السمة الدفاعية، ويتحول إلى منظمة أمن جماعي على غرار الأمم المتحدة.

4- روسيا في الأساس دولة غير أوروبية، حيث يقع 75% من مساحتها شرق الأورال، والمادة (10) من اتفاقية واشنطن حددت الدعوة لدول أوروبية، وهذه النقطة مردود عليها: بقبول عضوية تركيا في الحلف حيث إن أغلب أراضيها في قارة آسيا بنسبة 95% و 5% من مساحتها في القارة الأوروبية، وكذا كندا ليست أوروبية بالمرة (18).

5- كما أن روسيا لا تريد أن تتساوى مع بقيه الدول الصغرى والمتوسطة التي كانت في الماضي تحت قيادتها، وكذا عدم ثقة روسيا في أعداء الأمس وحلفاء اليوم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

6- رفض روسيا الاستمرار في توسع حلف الناتو إلى حدودها؛ لأنه يتعارض مع منظومة الأمن الأوروبي ويهدد المصلحة الأمنية الروسية.

7- كما أن روسيا تمتلك قوة نووية هائلة تستدعي معاملة خاصة تختلف عن باقي الدول الأعضاء في الحلف (19).

وفي حقيقة الأمر: أن الولايات المتحدة الأمريكية تُرجع الكثير من تصرفاتها إلى الحجج والمآخذ على روسيا وتُحملها سبب عدم إكمال ما يتم الاتفاق عليه. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى: مازالت الولايات المتحدة تصنف الوضع في روسيا بالضعيف رغم كل ما قدمته إليها الولايات المتحدة والغرب عموما، وكذا بقاء كل شيء في روسيا غير معلوم، وإعادة الولايات المتحدة تصنيف بطلهم الليبرالي يلتسن بالدكتاتور وهو تصنيف يعود إلى بدايات صراعه على السلطة مع البرلمان الروسي، كما ترى فيه رجلا غير رشيد ومغامرا لا يتوانا عن استخدام أي شيء من أجل تأمين بقائه في السلطة، وليس برجل ديمقراطي، ولا يمتلك مؤهلات رجل الدولة المسئول (20).

وكذا عدم قدرة روسيا السيطرة على الفساد والجريمة، وما زال صرف الأموال - التي رصدت للإصلاح الاقتصادي - في غير مصارفها، وضعف وعجز المؤسسات الروسية عن أداء عملها، وعدم استجابة روسيا لكل النصائح الغربية في مختلف الأمور، وكذا عدم أخذ النصائح العديدة التي يمكن لها أن تجنب الروس الكثير من الأزمات، وعدم احترامها لحقوق الإنسان واستخدام القوة المفرطة تجاه الأقليات التي تعيش في كنفها مثل حروب الشيشان. وزادت تلك الانتقادات الأمريكية لروسيا بعد صعود وتولى بوتن مقاليد الحكم في روسيا، حيث عمل على تصفية المعارضة السياسية للنظام، مثل قتل الصحفية الروسية المناوئة للنظام الروسي (آنا بوليتسكوفسكايا)، وكذا اغتيال الجاسوس الروسي المناوئ للنظام الروسي (الكسندر ليتفينينكو)، وإغلاقهم الباب أمام المستثمرين الأجانب في كثير من المشاريع والتي منها: مشروع شتوكمان للغاز، ومشروع ساخالين 2. وعدم استعداد الروس تقديم أي تنازل، وحرصهم على مصالحهم الخاصة، وأن هذا التصلب في الأمور الداخلية قد يتبعه تصلب في القضايا الخارجية، وكذا تشجيعهم لكثير من الأنظمة على التمرد والدكتاتورية (21).

وفي حقيقة الأمر: لم يرقَ التعاون الأمريكي الأوروبي مع روسيا إلى مستوى متميز في المجال الاستراتيجي، خاصة في إدماج روسيا في علاقة وثيقة مع المجموعة الأطلسية في إطار حلف الناتو وضمن الاتحاد الأوروبي، وهذا التوجه أنتج سياسة راديكالية من قِبل روسيا تجاه الولايات المتحدة وأوروبا. (22)

ويعتقد الباحث: أن ثمة مصاعب عدة بين روسيا والغرب عموما، ويفصل بين الجانبين فجوة قيم ومبادئ ممتدة لعقود، وأن مستقبل ودور روسيا مرتبط بالوصول إلى توازن معقول بين شروط الطرفين - وليس على أُسس ومبادئ عامة مثل: الديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان - وهو المفتاح الوحيد لأي علاقة خارجية مستقبلية بينهم، والتعامل مع روسيا. كما أن روسيا تظل أقرب إلى أوروبا منها إلى الأطلسي بحكم الكثير من الموروث المشترك، ويمكن أن تعطي علاقاتها عمقاً استراتيجيا للآخر، وخاصة في الجانب التجاري والطاقة، وأنه في حال ما تم ذلك الاندماج ونمت الرأسمالية الروسية؛ فهذا سوف يعجل باندماج الدولة الروسية في شبكة العلاقات الاقتصادية العالمية ، والسياسية ،والاجتماعية ، وغيرها، وعندها سوف تكون روسيا أقرب إلى قيم ومبادئ المجتمعات الغربية (23).

المطلب الثاني : العلاقات الروسية الأمريكية في فترة حكم فلاديمير بوتن

مثلت إحدى خطب الرئيس السوفيتي الأسبق يوري اندربوف التي قدم من خلالها وصفا دقيقا لمشكلات

الاتحاد السوفيتي، وكذا المعالجات الكفيلة بإصلاح الاوضاع في الدولة السوفيتية مدخلا لكل أفكار يفغيني بريماكوف، ثم فلاديمير بوتن اللذَيْن قادا التغيير ، والنهوض بروسيا من حالة الانهيار ، أو الوقوع في نفس المصير السوفيتي والخروج من حالة التبعية للولايات المتحدة؛ حيث لخص أندربوف في خطابه ذلك؛ الوضع السوفيتي وقتها والذي كان مشابها للوضع الروسي عام 1998؛ حيث أكد أندربوف على أن حصول أي تغيير يبدأ من ضرب الفساد بقوة، وتشديد الانضباط والرقابة ، وحماية الملكية ، وتحسين التخطيط ، وزيادة الحوافز، وتقوية مواقع الدولة المركزية. وبالنسبة لمواجهة تشدد وتصعيد الولايات المتحدة يجب وضع خط لذلك التشدد بسياسة مضادة لما تتخذه الولايات المتحدة. وبالنسبة لحل مسألة الأوضاع القومية الداخلية؛ فإنه يجب تغيير وضعية تلك الحالة التي أصبحت سجنا للشعوب، مع ترك أوهام الغطرسة القومية، وأوهام التفرد وعدم احترام الامم والاقوام الأخرى داخل الدولة (24).

حيث كان من الواضح أنه ومع قدوم يفغيني بريماكوف عام 1996-1999 الذي عمل وزيرا للخارجية، ثم رئيسا للوزراء، ثم الرئيس الروسي بوتن والذي كان أكثر حسما من بريماكوف في إعادة تبني نهج سياسة خارجية جديدة لروسيا تجاه الويات المتحدة والغرب، وقادا بسياسة أقرب إلى التغيير الجذري من سياسة الرئيس الأسبق بوريس يلتسن؛ بما يخدم مصالح روسيا أولاً.

واستنادا إلى أسباب أي تغيير ترغب به أو تجبر عليه أي دولة في علاقتها الدولية، خاصة الدول الفاعلة والكبرى منها ؛ فإن ذلك التغيير يكون نابعاً من أربعة أسباب :

أولاً: مبادرة القيادة، وهذا الأمر كان واضحاً سواء أثناء فترة حكم يلتسن؛ الذي سلم ملف إدارة السياسة الخارجية كاملا لبريماكوف، أو في فترة حكم الرئيس الروسي بوتن نفسه؛ والذي بادر بإكمال وتنفيذ ما بدأ به بريماكوف، وهو ما جعل الرجلين يقومان بالتغيير بدون وجود أي قيود داخلية كبيرة من موقع قيادتهم.

ثانيا: تأييد الجهاز الإداري، حيث كان هناك ادراك لدي مؤسسات صناعة القرار الروسي الخارجي وزارة الخارجية ، ومؤسسات الأمن القومي ، والمخابرات العامة، ومن الصدف أن الرجلين ينتميان لتلك المؤسسات، وأنه كان لديهما الفهم الأكبر لكيفية النجاح، واحتواء أي معارضة للتغيير.

ثالثاً: إعادة الهيكلة الداخلية، حيث أن التغيير في السياسة الخارجية، لابد له أيضاً من مؤيدين في الداخل ذوي قوة وتأثير؛ لأنهم بذلك يعطون شرعية لهذه السياسات بتأييدهم للتغيير. والواقع أن الرجلين كانا محل إجماع عام من قِبل جميع النخب الروسية؛ بسبب مالهم من رصيد وطني كبير من النجاح في كل الأعمال الموكلة إليهما سابقاً.

رابعاً: الصدمات الخارجية، وغالبا يأتي التغيير في السياسة الخارجية من إدراك الحكومة وجود تغيرات في البيئة الخارجية، يكون لها تأثير عاجل وسريع على الدولة – روسيا – ولا يمكن تجاهله. والواقع أن روسيا كانت قبل ذلك التغيير قد خسرت الكثير من هيبتها ومواقعها السابقة لصالح الولايات المتحدة وأوروبا (25).

وبناء على ما تقدم، نكون تتبعنا بشكل سريع جدا للخطوات التي بدأ باتخاذها ثنائي التغيير في روسيا - بدءاً من عام 1996 كلاً من : بريماكوف 96 – 99 وبوتن 99 - وجدنا أن الرجلين طبَّقا ما جاء في خطاب أندربوف حرفيا؛ حيث بدأ بريماكوف بعد توليه ملف إدارة السياسة الخارجية الروسية، وأعاد تفعيل دور روسيا في مجلس الأمن الدولي عبر استخدام حق الفيتو في عديد من القضايا، منها حرب البلقان، وقضية كوسوفا، والملفين النوويين الإيراني والكوري، كما بدأ في وضع أسس جديدة لبناء علاقات قائمة على أسس جديدة وتبتعد عن النمط السابق الذي سار عليه الرئيس بوريس يلتسن؛ تكون منطلقا لبناء نظام دولي جديد

قائم على التعددية وليس الأحادية، مع التأكيد على مشاركة روسيا في ذلك النظام الدولي كدولة كبرى بجانب الدول الكبرى الأخرى، وليس أقل من ذلك، مع قيام علاقات مع الولايات المتحدة قائمة على التكافؤ والتعاون، والمصالح المشتركة، والابتعاد عن سياسة الارتباط الاستراتيجي بالغرب التي أسسها يلتسن، وكان أكثر وضوحاً وتعبيراً عن رفض ذلك الوضع والذي شبهه بواقع رضوخ كل من اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية بتخليهم عن السيادة في مقابل الرفاهية والاندماج في النسيج الأمني الغربي، كما وضع تصورا لتحول النظام العالمي الأحادي إلى نظام عالمي متعدد يكون لروسيا أحد أقطاب ذلك النظام (26).

كما انتقد بريماكوف الرؤية الغربية لوضعية روسيا في هيكل النظام الغربي الذي شبهه بوضع كوكب بلوتو – وهو كوكب ضمن النظام الشمسي، لكنه بعيد جدا عن المركز – مع تأكيده على ضرورة قيام نظام خاص بروسيا يكون - مركزه موسكو- منافسا قويا بدلا من التبعية (27).

كما رفض التصنيف الغربي بجعل روسيا بنفس الدرجة مع دول الجوار الروسي، ثم عارض تماما الفكرة الأمريكية التي تعارض أي تقارب بين الدول الأسيوية وروسيا؛ بخطوة تحدٍّ جديدة لذلك التوجه الأمريكي، وطرح عام 1998م فكرة بديلة تتمثل في إقامة حلف ثلاثي بين الصين والهند وروسيا ؛ وجرت مناورات عسكرية عقب ذلك الاتفاق بين روسيا والصين، وروسيا والهند؛ كتدشين لعلاقة جديدة بين تلك الأطراف .

ويرى الكثير من السياسيين أن التقارب الروسي الصيني الذي توسع أكثر من عام 2002 م سوف يؤدي في أي مرحلة من مراحل تلك العلاقة إلى إنهاء السيطرة الأمريكية على النظام الدولي الأحادي، والتحول نحو نظام تعددي أو في أقل تقدير يمكن لهما أن ينشئا حلفا منسجما وقويا يكسر حدة الأحادية القطبية (28).

كما بدأ في رسم سياسات أولية لإعادة الوجود الروسي إلى المناطق التي شهدت تقليصاً لوجودها، وخصوصا في الشرقين الأوسط والأقصى ووسط وجنوب آسيا، وهو ما سار عليه تماماً وبلوره بصورة أوضح وأشمل الرئيس بوتن، بل وهي الخطوة الحاسمة التي صنعت لروسيا قطار التغيير في النظام العالمي، وكذا المكانة الدولية التي تربعت عليها روسيا (29)

هذا التغيير على المستوى الخارجي كان في أشد الالحاح إلى إجراء تغيير مماثل في الجانب الداخلي الروسي؛ حتى تعظم روسيا وتستثمر تلك التغيرات خارجيا بشكل أفضل ؛ فكانت البداية بتغيير رأس هرم السلطة التنفيذية ، فتم بعد ذلك التغيير الداخلي بالشكل المطلوب ، وتم تنصيب بريماكوف لرئاسة الحكومة عام 1998، وهو العام الأسوأ على روسيا مما مضى بحسب وصف بريماكوف؛ وذلك بسبب الأوضاع التي وصلت إليها روسيا بعد ثمان سنوات من تفتت الاتحاد السوفيتي وتبوء روسيا بدلا عنها ، وكذا على سياسة الارتباط التي اتخذتها روسيا في علاقتها بالولايات المتحدة ؛ فقد وصلت الإخفاقات الروسية حدا لا يمكن السكوت عليه على كافة الأصعدة، منها: الغياب الأطول والأخطر للرئيس الروسي يلتسن بسبب مشاكله الصحية ، وعدم قدرته على الحكم، وهو ما أوجد حالة فراغ سياسي في حكم روسيا الاتحادية، وتوسع دائرة الصراعات على النفوذ والسلطة والسيطرة على مؤسسات الدولة وبيعها، كما أوشكت روسيا على إعلان إفلاسها جراء التوقف عن سداد مرتبات العاملين في كل القطاعات الروسية ، والعجز عن سداد الديون المتراكمة عليها ، واستشراء الفساد ، وانهيار العملة، وارتفاع معدل مستويات الجريمة ، وتوسع مساحات سيطرة المافيا على المفاصل الاقتصادية والمؤسسات ، وسيطرة المستثمرين الأجانب على أجزاء مهمة من المؤسسات الإنتاجية الروسية ، خاصة في مجال الطاقة ، وعجز الفريق الوزاري المفاوض في قضية الشيشان إرساء أسس سلام هناك، وهو ما اعتبره الروس بداية تقديم تنازلات خطيرة جدا في السيادة الروسية، وهو تنازل اعتبره الروس بداية التفريط بوحدة وسلامة الأراضي الروسية ، كما أنه يعني : بداية التنازل عن القوقاز التي تعتبر ذات أهمية جيواستراتيجية واقتصادية لروسيا؛ فهي تمتلك احتياطياً كبيراً من

الغاز والنفط، كما يمر عبرها العديد من خطوط الغاز التي تمتد من روسيا إلى آسيا الوسطى؛ وهو ما يعني - في حال تخلي روسيا عنها - مؤثر سلبي على الدولة الروسية واقتصادها (30).

وكذا اكتشاف الرأي العام الروسي التدخل الأمريكي في الانتخابات الرئاسية الروسية لدعم انتخاب بوريس يلتسن عام 1997 م- وذلك عبر العديد من المؤسسات المدنية والديمقراطية الأمريكية - وهو ما اعتبره الروس إهانة لهم ولدولتهم، وكذا للمدى الذي وصل إليه ضعف الدولة الروسية . وكل ذلك شكل بداية جديدة لصراع جديد قديم بين يلتسن والمعارضة الروسية داخل البرلمان على غرار ما حدث عام1993 (31).

وعقب تنحي الرئيس يلتسن وتعيين بوتن قائما بالأعمال ثم تقديم يلتسن استقالته؛ جاء الدور الأهم والأبرز عليه ليقوم بتكملة ما بداه بريماكوف سواء في الشق الخارجي: بإعادة ترتيب علاقة روسيا بباقي دول الجوار الروسي بعيدا عن أوهام الإمبراطورية؛ وإنما قائم على المصالح، والمصير المشترك، وأعاد الهيبة للدولة عبر القضاء على الفساد ، وتقوية مركزيه الدولة ، والنهوض بمختلف قطاعات الدولة الإدارية والاقتصادية والعسكرية ، وكذا إعادة ترتيب علاقة دولته بالولايات المتحدة تحديدا(32).

وقاد روسيا بفكر جديد مبتعدا عن اتباع سياسة سلفه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. فبدأ يطرح معانٍ، وأفكار، واستراتيجيات مختلفة عما تبناه سلفه مع الولايات المتحدة ؛ مكنته في نهاية المطاف من أن يجد لروسيا موقعاً مهماً على خارطة الدول الكبرى ، وإجراء تغيير في هيكل النظام العالمي الأحادي إلى هيكل أقرب للنظام التعددي ؛ فكانت أولى خطواته في ذلك الاتجاه هي: حرب الشيشان الثانية والتي قصد من ورائها إعطاء رؤية أولية عن توجهاته وسياساته للداخل والخارج، وخصوصا الغرب، وهو ما جعل الولايات المتحدة تقوم بتوجيه النقد له والتنديد بسياساته في حرب الشيشان ، وكذا التهديد باتخاذ عقوبات شاملة على روسيا . واعتقدت الولايات المتحدة أن ردود الأفعال الأمريكية والغربية كفيلة بتراجع روسيا عن أعمالها العسكرية في الشيشان والعودة إلى بيت الطاعة الأمريكية والغربية كما كان الأمر مع سلفه يلتسن (33).

حتى أن بوتن عقب صعوده قد أعاد صياغة نفس الأهداف التي رسمها سلفه مع إعادة بلورتها وإعطائها حيوية أكثر تخدم التوجهات الجديدة لروسيا، وشملت تلك الاهداف الآتي:

1- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية، واتباع خطة استراتيجية تفضي لاسترداد روسيا مكانتها التي افتقدتها ، وإنهاء الانفراد الأمريكي بإحلال التعددية القطبية على نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد .

2 بناء علاقة شراكة وتعاون استراتيجي مع الصين والهند، واستثمار خبرات الاتحاد السوفيتي السابق وما بناه في مناطق أخرى.

3. إقامة نظام إقليمي جديد يكون بديلاً عن الاتحاد السوفيتي ينحو منحى الاتحاد الأوروبي .

4. تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفيتي السابق، وتعزيز العلاقات مع الدول المستقلة ، والاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول إقرار السلام، والاستقرار في المنطقة .

5. منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية إلى عدم الاستقرار بآسيا الوسطى. (34)

ويعتقد الباحث: أن أسباب نجاح بوتن الكبير ومضيه بالتغييرات التي بدأ بها بريماكوف تعود إلى الأسباب الآتية:

1- بوتن امتلك واحتل الموقع الأول في احتكار صناعة القرار الروسي، مع امتلاكه دستور مكنه من اتخاذ القرارات وتوجيه الحياة السياسية ، والاقتصادية ،والعسكرية ، والأمنية ، والاجتماعية بحسب ما أراده وخطط له بعيدا عن أي ضغوط أو موانع بيروقراطية ، وعمل في ذلك الاتجاه على أكثر من محور، منها : المزيد من تدخل الدولة وتعزيز أجهزتها وقدرتها على التدخل في الحياة العامة، واعتماد قانون خاص لإدارة المنظمات واحتوائها وتقييد حركتها وزيادة مراقبة السلطة عليها ؛ والسبب في ذلك : أن تلك المنظمات لعبت دوراً سلبياً في روسيا في الفترات السابقة، وكذا عمل على توفير الاستثمارات اللازمة للمستثمرين المحليين لتمويل المشاريع الكبرى والاستراتيجية التي تحتاجها روسيا .(35)

2- ظهور بوتن كشخصية كاريزمية وقومية قوية ومؤثرة ، وخاصة بعد نجاحه في إنهاء المشكلة الشيشانية بشكل عنيف؛ وذلك باللجوء إلى الاستخدام المفرط وغير المتوازي للقوة ضد الشيشانيين، وهذا الأمر هو الذي بث روح الأمان والاطمئنان في نفوس الروس الذين كانوا قد فقدوا الأمل من إخراجهم من حالة التوهان والفساد التي تسببت به النخبة الروسية ؛ حيث كان الرئيس بوتن يدرك أن التصرف بمثل ذلك السلوك سوف يجعله في نظر الشعب الروسي ما يظهر مثل ذلك البطل أو المخلص الروسي الذي يبحث عنه الروس بعد كارثة وطنية ، أو حرب أهليه ، أو اجتياح غريب . ثم تأتي المرحلة الثانية التي يتحكم فيها ذلك المخلص بطريقة دكتاتورية، ويصبح إما فارساً أسوداً أو كابوساً، وبالنسبة لبوتن فقد تحول إلى فارس أسود تمكن خلال فترة صغيرة أن يُحكم قبضته الحديدية ويعيد هيبة الحكم المركزي أكثر حزما، وأعطى الحكومة قوة على حساب المؤسسات والقيم (36).

3- ثورة أسعار الطاقة التي حصلت روسيا عليها جراء ارتفاع أسعار النفط والغاز؛ حيث تعتبر روسيا من أغنى دول العالم في مصادر الطاقة ؛ فهي تمتلك سابع احتياطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، وثاني دول العالم إنتاجا للنفط بعد السعودية، ويقدر احتياطيها من تلك المادة 60 بليون برميل ؛ وهو ما يعادل 4.6%، كما أنها أول دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي باحتياطي يقدر بنحو 1.7 كواد بليون قدم مكعب، ويشكل حوالى 25.7% من احتياطي العالم (37)، وهو ما جعل الرئيس بوتن يتصرف بثقة أكبر، ويقضي على الفساد والاحتكار اللذَيْن كانا يسودان قطاع الطاقة، وأعاد احتكار ذلك القطاع لصالح الدولة الروسية ، والتخلص من الوجود الغربي في ذلك القطاع، وكذا السيطرة على كل الصناعات الاستراتيجية وعلى مواقعها في السوق الدولية وتقييد حرية المستثمرين الأجانب ومنعهم من الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية مثل: صناعات الفضاء، وسكك الحديد، والنووي المدني، والمناجم، ومدخلات إنتاج الأسلحة، وغيرها الكثير. والتي كانت الاستثمارات الأجنبية قد سيطرت عليها بسبب سياسات الانفتاح الاقتصادي التي كانت قد بدأت من أيام جورباتشوف وتبناها بحماس يلتسن (38)، وهو ما خلَّص الدولة الروسية من كافة أنواع الضغوط التي كانت تمارس على روسيا من أجل اتباع سياسات موالية للغرب ، أو الامتناع عن اتخاذ أي سياسات يراها الغرب تضر بمصالحهم، بل إنه بدأ في وضع شروط على الغرب في مجال الطاقة ؛ وهو ما مكنه من تكوين ثروات طائلة مكنته في نهاية المطاف من تسديد كل ديون روسيا للدول الغربية والمؤسسات المالية الغربية حتي قبل أوان سدادها، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية داخل روسيا بتجاهل تام للغرب ونصائحهم ونماذجهم وبعيداً عن أي مساعدات أو قروض خارجية ولأول مرة، وكذا تكون ثاني أكبر احتياطي نقدي في العالم بعد اليابان، وأنشأ صندوق الاستقرار لتسديد ديون روسيا قبل أجلها في المستقبل (39).

كما استفاد من تلك الثروات في إعادة تأهيل وتطوير وتحديث كافة القطاعات الاقتصادية الروسية

وإكسابها قدرات تنافسية في الأسواق العالمية؛ وهو ما جعل روسيا تحصل بعد ذلك على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية كما أشرنا سابقا، وأعاد تداول العملة الروسية عالميا بعد أن كانت ممنوعة من التداولG8 ومجموعة (40).

4- بداية الضعف الأمريكي على الساحتين: الخارجية والداخلية؛ بسبب إساءة التصرف من قبل حكم مجموعة المحافظين من الحزب الجمهوري فترة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وخروجهم أكثر ضعفا بعد حرب غزو افغانستان والعراق ، وعدم قدرتهم على الحصول على إجماع وشرعية دولية لذلك الغزو، وإضعاف سمعة ومكانة الولايات المتحدة بعد كل الممارسات السيئة في العراق وأفغانستان ، وظهور خلل واضح وكبير في عجز الميزانية الأمريكية بسبب تلك الحروب ، وبداية الانشقاق الأوروبي حول الموضوع العراقي وحول إدارة النظام العالمي ؛ وهو ما دفع بالرئيس بوتن لطرح أفكاره الجديدة عن النظام العالمي الجديد ، وكذا القيام بعدد من الخطوات باتجاه إعادة الاعتبار لدور روسيا العالمي وهو ما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية ورفضت أن تتنازل عن أفكارها أو مشاركة الآخرين في التخطيط للمستقبل لذلك النظام؛ وهذا ما جعل أغلب دول الاتحاد الأوروبي وخاصة الفاعلة منها تقف مع روسيا في كثير من القرارات الخاصة بالعراق وبموضوع الطاقة خاصة ، وأن أوروبا في حاجة إلى غاز الروس أكثر من الولايات المتحدة ؛ حيث إن أوروبا تستورد من روسيا بين 40-60% من احتياجاتها من مادة الغاز، وكل ذلك جاء مع بداية بروز أطراف دولية فاعلة أخرى تنافس الولايات المتحدة مثل الصين ، مع افتقارها لأي رؤية لمواجهة ذلك ولقيادة العالم (41).

فكانت البداية في صياغة خط المستقبل مع الغرب - مكانة عظمى وشراكة متكافئة ذات منافع متبادلة رفض التخلي عن سيادة روسيا من أجل الاندماج في القيم الغربية .فتم التركيز أولا على القيام بسياسة الاعتراض المعتدل على كل السياسات الأمريكية تجاه روسيا أو الأطراف والقضايا الأخرى كانت تعني تلك السياسية إمكانية تقليل الخسائر وليس الحصول على منافع آنية، ثم بدأ في صوغ استراتيجية أخرى تتمثل في التخلي عن سياسة الارتباط المجانية والإعراض المعتدل إلى سياسة المقابل والتي تعني تقديم شيء في سبيل الحصول على شيء مقابل (42).

وفي خطوة أخرى في اتجاه تغيير مسار العلاقة مع الولايات المتحدة والمؤسسات الغربية؛ أعلن بوتن عن توقف روسيا عن الاعتماد على المساعدات والقروض الأمريكية والغربية ؛ لتحقيق التنمية في روسيا ، وأنها لديها من الثروات ما يمكنها من أن تتحول إلى نفس النمط الغربي دون أن تتحول إلى دولة غربية مع اتخاذه للنمط السلافي الثقافي بدلا عن النمط الغربي كأساس لتغيير الحياة في روسيا(43) ولم يقتصر ذلك التغيير على الجوانب الاقتصادية والسياسية ، بل امتد إلى الجوانب العسكرية والاستراتيجية ؛ فقد أصدرت روسيا وثيقه بوتن عام 2000 للأمن القومي الروسي التي ركزت على استعادة الدولة الروسية مكانتها العالمية وفرض الاحترام ، وإعادة بناء الجيش بقدرات عسكرية عالية ؛ لمواجهة التحديات ، وتحقيق توازن القوى لمواجهة التحديات.

وكانت تلك الوثيقة قد تحدثت عن كل المآخذ والسلبيات والممارسات الأمريكية تجاه روسيا، وكذا المهددات للأمن القومي الروسي: السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية والثقافية والدينية والجيوستراتيجية، وهو ما حاول الروس بعد ذلك القيام بعدد من السياسات والإجراءات؛ للتقليل من تلك الأخطار ومواجهة السياسات الأمريكية، وكذا التقليل من تأثير التواجد الأمريكي على مقربة مما اعتبرته روسيا محيطها الاستراتيجي (44).

وجاءت أحداث سبتمبر 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة؛ لتحدث أول احتكاك مباشر بين بوتن والولايات المتحدة لتبدأ معها مرحلة التغيير في علاقة القطبين، وتطبيق الرؤى التي تم صياغتها من قبل الروس لعلاقة الطرفين الروسي والأمريكي فقد كانت روسيا من أوائل الدول التي أدانت العملية الإرهابية، وكذا عرض مساعدتها للولايات المتحدة مواجهة الإرهاب الدولي، وقدم بوتن رؤيته في مواجهة ذلك التي تبدأ بعرض شراكة بين الطرفين تفضي باعتراف روسيا للولايات المتحدة بزعامة العالم في مقابل الاعتراف بدور الحليف المشارك لروسيا في مواجهة الإرهاب العالمي، وتنتهي بمنح روسيا مسؤولية خاصة تضمن لها السيطرة على دول الجوار الروسي؛ لكن الولايات المتحدة رفضت ذلك العرض وقدمت عرضاً آخر لروسيا؛ يتمثل في مناقشة قواعد المرور فقط لروسيا في دول الجوار الروسي.

ويعتقد الباحث: أن سبب الرفض الأمريكي لذلك العرض الروسي، هو: قناعة الولايات المتحدة الأمريكية أن العرض قُدم من قبل روسيا من موقع الضعف ليس إلا (45).

وهو الأمر الذي دفع بالجانب الروسي بإبداء اعتراضه من الرد الأمريكي ، خاصة وأن المنطقة التي فيها سوف يتم مواجهة الارهاب هي منطقة ذات أهمية استراتيجية لهم، وكذا هي أقرب إلى روسيا من الولايات المتحدة، وسيكون لروسيا تأثير أكبر؛ وهذا الأمر دفع ببوتن للإعلان صراحة تصميمه على أن يكون لروسيا نظام خاص في تلك المنطقة بها مركزه موسكو وليس واشنطن، وأنه يجب أن تعود روسيا إلى مكانها الطبيعي بجانب الولايات المتحدة والصين وليس بصحبة البرازيل والهند، ووضع الولايات المتحدة أمام خيارين: إما نموذج جديد للعلاقات وإما الفراق (46).

ثم أقدم الروس على عدد من الخطوات، منها : إلغاء حق واشنطن كشريك أساس في عالم الدبلوماسية والتي أعطت أولوية لانفتاح العلاقات الروسية الأمريكية، وكذا الانسحاب من اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة .

وفي خطوة تصعيدية أمريكية جديدة؛ حيث عمدت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عام 2002 باعتماد استراتيجية متشددة جديدة للأمن القومي الأمريكي موجهة ضد روسيا لكن تحت غطاء مواجهة الإرهاب العالمي مستغلة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ؛ وهي الاستراتيجية التي أفضت إلى ضرورة عسكرة مناطق وسط وجنوب آسيا ، وأجزاء كبيرة من دول الجوار الروسي ، وبعض دول أوروبا الشرقية، وكان الهدف الأساس من تلك الاستراتيجية هو تطويق روسيا؛ حيث قامت الولايات المتحدة بإنشاء إمبراطورية برمائية في جنوب ووسط آسيا ؛ حيث قامت ببناء خمس قواعد عسكرية في طاجكستان، وأزباكستان ، وتركمانستان، وقرغيزيا، وهي الأضخم والأكبر والأولى من نوعها من حيث أنها تجمع بين الوظيفتين: الجوية والبرية. وكذا إرسال وحدات عسكرية إلى طاجكستان، وازباكستان، وتركمانستان. مع العلم بأنه توجد قواعد عسكرية روسية في تلك المناطق، لكنها أصبحت صغيرة ومتخلفة مقارنة بما أقامته الولايات المتحد والناتو، وكذا إجراء عمليات إعادة توجيه جيوسياسي للدول المتاخمة لروسيا، وإجراء عمليات تغيير داخلية والعمل على ضم دول جديدة من أوروبا الشرقية لحلف الناتو والتوقيع على اتفاقية الدرع الصاروخي مع بولندا والتشيك عام 2002 والذي كانت تعارضه روسيا وكثير من دول أوروبا، وبهذا حولت المتحدة الأمريكية شرق أوروبا وآسيا الوسطى إلى مناطق عبور لها وتطويق لروسيا(47).

وقد اعتبرت روسيا أن التواجد الأمريكي في مناطق قريبه منها إضافة إلى تواجدهم في منطقة الخليج العربي، وأفغانستان، وبعض دول الجوار الروسي هو من أجل تطويق شامل للأمن القومي الروسي، وترى

موسكو أن الحل ليس بمواجهة أمريكا أو التحول إلى سياسات سباق التسلح؛ وإنما بمحاولة روسيا العودة مرة أخرى إلى بعض المواقع التي خسرتها سابقا ، وتصحيح الخلل في التوازن (48).

وعلى الرغم من تحول سياسة التسليح بين البلدين ؛ وذلك بدخولهما في سباق تسلح أشد خطراً مما سبق؛ فإن العلاقة الروسية الأمريكية لم تتحول للعداء؛ وإنما أخذت الأنماط الأتية:

1. التعاون مع وجود بعض الانحرافات في بعض الملفات مثل: كثرة الانتقادات الأمريكية لبعض سياسات روسيا، أو في مجالات الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية.

2. شراكة انتقائية وعلاقات مجراه؛ حيث يوجد العديد من الاختلافات في ملفات الإرهاب، والملف النووي ، وأزمات الربيع العربي ، وأزمتي جورجيا وأكرانيا.

3. تأخذ العلاقات بينهما شكل التنافس وليس الصراع؛ وهذا كان مرجعه أو سببه: العامل الجغرافي السياسي؛ الذي بموجبه أعطت روسيا أهمية استراتيجية لدول جوارها على اعتبارها تمثل أهمية أمنية استراتيجية عليا، وتريد إبقاء تلك الدول تحت وصايتها، بينما الولايات المتحدة والغرب ترغب بعكس ذلك تماما وهو: أن يكون لها وجود وتأثير في تلك الدول حتي تمارس تأثيراً كبيرا على روسيا (49).

وعلى خلفية ذلك التحرك والسياسات الأمريكية؛ توجه الروس في اتجاه كسر ذلك الطوق الأمريكي الغربي ، والقفز عليه ؛ وذلك عبر العمل على تحسين العلاقة مع الأطراف الناشئة في النظام العالمي مثل : الهند والصين ، وتسوية الخلاف الحدودي بينهما عام 2001 ؛ والتي كانت سببا في وقوع حرب بين الطرفين في سبعينات القرن الماضي (50).

والتوقيع على اتفاقية التعاون والصداقة التي كان من بين أهم بنودها، هو : تزويد الصين بما يصل إلى 60 مليار متر مكعب من الغاز الروسي؛ لمواجهة طلبات الصين المتزايدة من تلك المادة ، كما أن تلك الخطوة كان يقصد من ورائها أيضا :مواجهة الولايات المتحدة وأوروبا في حال اتخاذ أي قرار منهم بوقف تصدير الغاز الروسي لدول الاتحاد الأوروبي (51).

ويمكن القول: إن طبيعة العلاقة بين الصين وروسيا هي واحدة من كبرى المحددات للاستقرار في أوربا، وآسيا، والمحيط الهادي. كما أن تلك العلاقة تساهم في تشكيل النظام العالمي بالمفهوم الأوسع، وفي هذا الإطار تبلور المبدأ الروسي القائم على التوجه نحو آسيا. فبعد المستوى الجيد من العلاقة والشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا من أجل إقامة نظام دولي متعدد يكسر تفرد الولايات المتحدة بالقرار الدولي ؛ تحاول روسيا تعزيز علاقاتها مع الدول الصاعدة في القارة الآسيوية . فروسيا تنظر إلى آسيا باعتبارها المستقل وتتيح لها الفرصة في كسبها لطرفها من خلال التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة والتجارة الخارجية . وخاصة أن روسيا أصبحت المصدر الأكبر للصين من النفط بدلا من المملكة السعودية ، كما تقترب قيمة صفقات السلاح بينهما إلى ما يقارب المليار دولار في السنة (52).

وهذا الاتجاه تعزز أكثر عقب التوقيع على اتفاقية إنشاء منظمة شنغهاي عام 2001 لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الموقعة عليها، وكذا ترجمه للتوجه الروسي الجديد في الانفتاح على دول العالم الناشئ ؛ لتشكل بينها تجمع أشبه بالحلف ؛ لرسم ملامح نظام عالمي جديد متعدد بعيد عن الاستئثار الأمريكي ؛ وكذا الوقوف أمام السياسات الأمريكية ضد روسيا والصين لمنعهما من منافسة قيادة الولايات

المتحدة للنظام العالمي .

ونجحت روسيا لأول مرة منذ تفكك السوفييت في تشكيل حلف مضاد لسياسات الولايات المتحدة أحادية الجانب، وكان ذلك أثناء التحضيرات الأمريكية لغزو العراق عام 2003 فرصة وضع الرؤية الروسية للنظام العالمي على أرض الواقع .

وعلى الرغم من كل ما سبق؛ فانه لم يغير كثيراً في الواقع في تلك الفترة إلا أنه في نفس الوقت حرم الولايات المتحدة من الحصول على إجماع وشرعية دولية في شن الحرب على العراق بزعم وجود أسلحة دمار شامل، ورفض العراق التجاوب مع اللجان الدولية بخصوص التفتيش على الأسلحة النووية بموجب تفسير الولايات المتحدة للقرار الدولي الصادر من مجلس الأمن الدولي رقم 1141 وهو التفسير الذي رفضته روسيا ومن تحالف معها (53)

كما قام الروس بتعزيز دورهم الاقتصادي ؛ وذلك بالمساهمة في قيام منظمة أخرى البريكست عام 2006 مع كثير من الدول الناشئة في النظام العالمي لتكون بداية تكوين تجمع يحاكي الاتحاد الأوروبي، وفي الأساس فإن أهم أهداف تلك المنظمة ، هو : الوقوف ضد الهيمنة الأمريكية ؛ وذلك من خلال تبنيها هدف التخلي عن التعامل بالدولار في تعاملات الدول الأعضاء التجارية وفي صفقات السلاح بينهما ، وتأسيس بنك البريكست للتنمية وتمويل المشاريع التنموية بين الدول الأعضاء وتأسيس صندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار متطلبات أسواق المال، وهي خطوات تهدف لأن يكون ذلك الصندوق بديلاً عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

إن تحسن الوضع الاقتصادي والجيوسياسي لروسيا دفعها للقيام بتغطية فراغات القوة ، من مناطق تشكل أهمية استراتيجية لها ؛ فعمد الروس إلى زيادة التواجد الروسي في المناطق التي تم تقليص تواجدها فيها والإقدام على البحث عن صيغ متعددة لتحقيق الأمن الجماعي في إطار دول الجوار الروسي مثل : بيلاروسيا وقرغيزيا وارمينيا وكازاخستان وطاجكستان، والتعاون معها كأولوية أولى والعمل على تشكيل جيش مكون من 15 الف جندي كقوات تدخل سريع بين روسيا وتلك الدول وهو ما يشكل حلفا عسكريا ضد الإرهاب، ولمواجهة سياسات الولايات المتحدة في تلك المناطق .

كما جرى التواصل والتنسيق مع باقي دول ذلك الطوق؛ فتم إعادة احتضان أوزباكستان بقوة كحليف قوي ومؤثر ويعتمد عليه، وكذا إقناع قرغيزيا باقتلاع القاعدة الأمريكية هناك في مقابل مغريات مادية كبيرة (54)، وكذا زيادة مجالات التعاون الاقتصادي والتوقيع على اتفاقيات أمنية مع كازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان والتي تحوي لوحدها أكثر من ضعف المخزون النفطي للمنحدر الشمالي في ألاسكا. كما أنها الممر الأهم لدول بحر قزوين إلى الصين؛ لتشكل حلقة وصل أخرى مهمة داخل شنغهاي بين روسيا والصين، وتزيد من الإغراءات للصين في الاستثمار هناك، ولتقوية التحالف الصيني الروسي في مواجهة الولايات المتحدة (55).

كما عملت روسيا على نشر قوة عسكرية خاصة لمواجهة الأخطار هناك، وتم التوقيع على اتفاقيات مع أغلب دول وسط آسيا للانضمام إلى منظمة شنغهاي وأتبعته بالتوقيع على مجموع اتفاقية جوام للسلام ، ومبادرات التفاعل، وبناء الثقة في آسيا (السيكا) (56)، وهو ما خلق حالة اطمئنان لدى روسيا لمواجهة الأخطار الغربية عليها، كما أنه أعطى روسيا دفعة أكبر لترسيخ نظام عالمي آخر يكون لروسيا ودول

أخرى ناشئة دور فيه ، رغم معارضة الولايات المتحدة لذلك.

المبحث الثاني

أثر العوامل الخارجية في العلاقات الروسية – الأمريكية، وتحول الاستراتيجية الروسية

مقدَّمة :

المقصود بالعوامل الخارجية ، هو : قدرة الروس على مواجهة وتوظيف الأزمات والصراعات الخارجية التي استهدفت روسيا من قِبل الولايات المتحدة والغرب ودول الجوار الروسي لاحتواء روسيا . ودورها في صياغه علاقة أقرب إلى المنافسة بين روسيا والولايات المتحدة، وكذا في تصحيح وضع روسيا عالميا والمساهمة في بناء نظام عالمي جديد بمشاركة أطراف أخرى ناهضة، ولا تحتكره الولايات المتحدة لوحدها.

وعلى الرغم من الأزمات المتعددة والصراعات التي حاول الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، وبمشاركة من بعض دول الجوار الروسي إدخال روسيا فيها من أجل احتواء روسيا والدور الذي تسعى إليه مستقبلا حتى لا يشكل الروس أي تحدٍّ جديد للغرب والولايات المتحدة عالميا؛ إلا أن الاستثمار والتخطيط الجيد في توظيف الموارد الاقتصادية والعسكرية والسياسية ومبادرة القيادة الروسية في اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة تلك الأزمات والصراعات ؛ جعل الموقف والكفة تميل لصالح روسيا وتكريس نفسها كلاعب مهم لا يمكن تجاوزه .

وسوف يقوم الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : العلاقات الروسية الأمريكية خلال الأزمة الجورجية .

المطلب الثاني : العلاقات الروسية الأمريكية خلال الأزمة الأوكرانية .

المطلب الثالث : التحولات الاستراتيجية الروسية في علاقتها بالولايات المتحدة .

المطلب الأول: العلاقات الروسية الأمريكية خلال الأزمة الجورجية

رسمت الأزمة الجورجية أحد أهم ملامح التأثير والصعود الروسي سواء في علاقتهم بالولايات المتحدة أو في إعادة طرح الرؤية الروسية لبناء نظام عالمي غير أحادي وغير مسيطر عليه أمريكيا، كما أنها جاءت في وقت مثالي لروسيا وذلك بعد تحسن قدراتها وقدرتها على مواجهة أي أزمة وذلك بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والأداء السياسي عموما وإزاء حملة الضغوط الروسية التي مارستها مع دول أخرى ضد قرار الولايات المتحدة غزو العراق، وزيادة الأعباء العسكرية على الولايات المتحدة جراء حرب أفغانستان والعراق مما أثر سلبا على الميزانية الأمريكية . وفي محاولة من الولايات المتحدة ثني روسيا عن موقفها المعارض لغزو العراق ؛ قدمت الولايات المتحدة تعهداً لروسيا بعدم نشر منظومة الدرع الصاروخي في بولندا والتشيك، وعلى مقربة من الحدود الروسية ؛ إلا أنه مع قرب نهاية ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الثانية 2008 قررت النكث بوعودها بعدم نشر تلك المنظومة فنشرتها بحسب ما كان مخططاً

له سابقا ؛ وهو ما حمل معه تحولا في مشهد العلاقة بين الدولتين ليس فقط بخصوص الملفات المباشرة بين الطرفين ، بل امتد إلى ملفات وأطراف أخرى، فقد اعتبرت روسيا نشر تلك المنظومة تطوراً خطيراً في مسار علاقة الدولتين وأعادت تلك الحادثة إلى الأذهان أحداث نشر الصواريخ السوفيتية في كوبا وعلى الحدود الأمريكية إبان الحرب الباردة في أوائل الستينات من القرن الماضي، ولم يطل انتظار روسيا كثيراً للرد على تلك الخطوة الأمريكية ؛ حيث انتقد الرئيس الروسي تلك الخطوة والتي وصفها بالمتهورة ؛ وذلك بالكلمة التي ألقاها بوتن أثناء اجتماعات مؤتمر ميونخ للأمن عام 2008 واتهم الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة العودة بعلاقة الدولتين لاستخدام القوة وتقسيم أوروبا مرة أخرى، وهي خطوة تعمل على مزيد من التهديد والحروب والصراعات في العالم، كما دعا في نفس المؤتمر إلى ضرورة تبني نظام عالمي جديد يتسم بالعدالة واحترام القانون والشرعية الدولية عبر إعطاء دور أكبر للمنظمات الدولية، وقائم على التوازن في المصالح ومواجهة مختلف المشكلات الدولية. (57)

فأصدر بوتن قراراً بوقف العمل باتفاقية الأسلحة التقليدية في أوروبا وكل الاتفاقيات الملحقة بها، وكذا استئناف العمل بإنتاج قاذفات بعيدة المدى. (تي يو 50) والملقبة بالقاذفات بالدبابة، وهي قادرة على حمل أكثر من رأس نووي في وقت واحد، وكذا إنتاج صواريخ كروز المتطورة - أسرع من الصوت والتي يمكن لها حمل رؤوس نووية أيضا - بعد توقفها أكثر من خمس سنوات. (58)

وأثناء ذلك التصعيد المتبادل بين الدولتين أعلنت روسيا اكتشاف مؤامرة أمريكية غربية على أمنها القومي عبر جورجيا، وذلك من أجل سلخها عن محيطها الروسي وإدخالها في الاتحاد الأوروبي، وهي الخطوة الضرورية أو البوابة التي تؤدي بعد ذلك إلى الدخول في حلف الناتو مستغلة ما عرف بالثورات البرتقالية، وهو ما يعني واقعيا في حال نجح الأمريكيون في مسعاهم تطويق روسيا وقطع طرق الإمدادات الروسية للغاز لأوروبا وعرقلة مشاريع التوسع الروسي في مجال الطاقة مع حرمان روسيا من أي اتصال مع باقي دول اتحاد الجوار الروسي من الجهة الشرقية، وقد جاء ذلك الإعلان الروسي المفاجئ عقب قيام جورجيا بشن عملية عسكرية واسعة ضد الإقليمين المطالبين بالاستقلال عن جورجيا، والمدعومين من قبل روسيا - أوستينا الجنوبية وأبخازيا، فطالبت حكومة الإقليمين روسيا بالتدخل وإنقاذهم من الإبادة الجماعية التي تشنها الحكومة الجورجية ضدهما، فأقدم الروس على عدد من الخطوات المهمة لإبطال مفعول تلك السياسات الأمريكية الغربية، ومنع جورجيا من تحقيق أهدافها؛ حيث قاموا بشن عمليات عسكرية واسعة ضد القوات الجورجية وتم ضرب العديد من المواقع والقوات العسكرية الجورجية والعديد من المدن بما فيها العاصمة الجورجية، وزيادة التواجد العسكري على بوابة روسيا الشرقية وأصبحت القوات الروسية على تماس مباشر مع جورجيا؛ ولتأمين خطوط تصدير الغاز الروسي عبر جورجيا إلى أوروبا ؛ أبقت على قواتها هناك كعامل مؤثر يلعب أكثر من دور، فهو من ناحية : أوجد فاصلاً بين الإقليمين المستقلين والقوات الجورجية لحماية بقائهم، وكذا عدم إقدام جورجيا على أي خطوة أخرى تضر بالمصالح الروسية مستقبلاً، ثم أعلن اعترافهم بإقليمي إستينا الجنوبية وأبخازيا؛ كرد فعل على اعتراف الولايات المتحدة والدول الأوروبية باستقلال كوسوفو (59) والذي كانت تعارضه روسيا بشدة وحذرت منه مرارا، واستكمالا لسياسة روسيا في ذلك الاتجاه؛ أعلن بوتن إلغاء كافة التفضيلات التي كانت تحصل عليها جورجيا في أسعار الغاز جراء مرور أنابيب تصدير الغار منها إلى أوروبا، والبيع لها بالسعر العالمي، على وقف الحملة العسكرية الروسية والقرارات الروسية الأخرى، واكتفى الاوروبيون بتقديم مبادرة لوقف إطلاق النار، أدخل عليها الروس تعديلات جوهرية حتى يقبلها، وهو ما جعل تلك المبادرة الأوروبية لوقف إطلاق النار في جورجيا أقرب إلى الاعتراف بالدور الروسي في تلك المنطقة، وهو ما شكل بداية قوية لاستعادة الدور الروسي

هناك، كما حافظت روسيا على سير مشاريعها للطاقة وتخفيف الأخطار على أمنها القومي من البوابة الشرقية (60).

ثم استأنف الروس إعادة تسيير دوريات الاستطلاع البحرية في المحيطين: الأطلسي والهادي التي كانت تقوم بها المدمرات السوفيتية بعد أن أوقفتها روسيا في فترة التسعينات حتى حرب جورجيا. (61) واعدة القِطَع الروسية للبحر المتوسط عبر التوقيع مع سوريا على اتفاقية بشأن ميناء طرطوس وجعلها مقرا للأسطول الروسي وفي مكان قريب من الأسطول الأمريكي السادس المتواجد في البحر المتوسط، وجعل قاعدة حميميم الاستراتيجي السوري واحدة من أهم قواعد الإمداد والتموين للأسطول الروسي في البحر المتوسط. (62)

وكذا قيام روسيا بإنتاج نوع جديد من صواريخ (الشبح) التي لا تلتقطها أجهزة الرادار، وهي فائقة السرعة أربعة أضعاف سرعة الصوت، وهي قادرة على الوصول إلى الأراضي الأمريكية بسرعة أكبر من الصواريخ الاستراتيجية الحالية، وذلك بفضل صواريخ كينجال والخنجر وافانجارد. كرد فعل على نشر منظومة الدرع الصاروخي. (63)

كما انفتح الروس على الكثير من الأطراف الخارجية التي كانت في وضع المتهم من قبل الغرب، حيث استقبل قيادة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية وزاد من حجم المساعدات لهم والانفتاح أكثر على التعاون في المجال النووي مع ايران.

وعند هذا الحد قررت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التحرك لمعاقبة روسيا والضغط عليها للتراجع عن كل الخطوات المتخذة؛ فتم تشديد العقوبات على روسيا والتأكيد على عدم الاعتراف بالخطوة الروسية باستقلال الإقليمين والتهديد بعمل عسكري ضد روسيا وخلال تلك الفترة عكف الخبراء الروس على إعادة صياغة كاملة لاستراتيجيتهم العسكرية لمواجهة الأخطار الجديدة في الاستراتيجية الجديدة وأكدوا أن أكبر تهديد يواجه روسيا هو: الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة حلف الناتو التوسعية واقترابه من حدود روسيا، مع ضرورة اجراء تحديث وتطوير شامل لكل أفرع القوات المسلحة الروسية، وتخصيص الأموال للقيام بذلك؛ حتي تكون قادرة على خلق توازن مع الولايات المتحدة وحلفائها، وإعادة إرسال ونشر مزيد من القوات لها في آسيا وشرق أوروبا، ودول الجوار الروسي، لمنع الغرب من التحكم بالنزاعات العرقية في الجوار الإقليمي، والعمل على منع تحرر تلك الدول من القبضة الروسية، وهو ما جعل الغرب يقول حينها: إن روسيا مازال لديها نبض إمبراطوري. (64)

بيد أن التحرك الروسي باتجاه تعزيز تعاونها النووي مع كوريا الشمالية وإيران تحديدا دفع بالإدارة الأمريكية الجديدة – باراك أوباما - بالتحرك سريعا لمحاولة احتواء ذلك التوجه الروسي، وتقدمت بمقترح لعله يساعد في تخفيف حدة الإجراءات الروسية، ويعيد بعض الثقة في علاقة الطرفين، وتضمن ذلك المقترح الأمريكي إمكانية التفاوض على سحب منظومة الردع الصاروخي التي نصبت في بولندا والتشيك في مقابل قيام روسيا بالتوقف تماما عن تعاونها مع كوريا الشمالية وإيران في إنتاج السلاح النووي أو تصنيع القنبلة النووية، والتوقف عن بناء المحطات النووية وتشديد العقوبات على إيران. وكان المبرر الأمريكي لتقديم ذلك المقترح هو أن نشر الدرع الصاروخية كان السبب الأساس فيه ليس استهداف الأمن القومي الروسي، وإنما هو الخشية من إقدام إيران على إطلاق صواريخها لاستهداف المصالح الأمريكية . ورفضت روسيا ذلك الربط والمقترح، بل وأقدمت على زيادة تعاونها مع إيران في المجال النووي. (65)

المطلب الثاني: العلاقات الروسية ـ الأمريكية خلال الأزمة الأوكرانية.

تحتل أوكرانيا مرتبة مهمة في الاستراتيجية الروسية مثل ما كانت ذات أهمية في الاستراتيجية السوفيتية وتدرك روسيا أن أحد أهم أسباب تفكك الاتحاد السوفيتي -كفاعل سياسي في المنظومة الدولية- هو: استقلال أوكرانيا كما تعتبر أوكرانيا أكبر دولة في أوروبا بعد روسيا من حيث المساحة، كما تعتبر هي: قلب المنطقة الأوروسية التي يقال عنها: أن من يسيطر عليها يحكم سيطرته على العالم، وظل الطرفان الروسي والأمريكي يصبان جهودهما على عدم السماح لأي قوة من السيطرة عليها دون التدخل المباشر في شؤنها، وذلك بموجب الاتفاق الذي وقعته كل من الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا عام 1994 في بودابيست والذي تم بموجبه التعهد بضمان وحماية وحدة وسلامة أراضي أوكرانيا في مقابل تخلي أوكرانيا عن سلاحها النووي 76، وعند وصول ما عرف بالثورات البرتقالية إلى أوكرانيا 2004 تمكت الولايات المتحدة أن تسجل نقاط ضد روسيا وأنصارها هناك؛ وفاز بالانتخابات مرشح الثورة يوليا تيموشيكا والموالي للغرب وهو ما أقلق الروس بشكل كبير وخاصة مع إقدام الجانب الأوكراني على العديد من الخطوات التقاربية سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا، مع الولايات المتحدة، ولم يكن أمام الجانب الروسي إلا الإقدام على خطوات تقلل من أثر استمرار ذلك النجاح، أو الانتصار الأمريكي الغربي في أوكرانيا؛ فأقدم الروس على إنهاء الوضع التفضيلي في أسعار الغاز التي كانت تحصل عليه أوكرانيا 50 دولار لألف م^2 والذي كان يباع في الأسواق العالمية أو الأوربية بسعر230 دولار لألف م^2، مع العلم أن أوكرانيا تعتمد على الغاز الروسي بنسبة 85% وهو ما فاقم الوضع الاقتصادي هناك بصورة كبيرة وتراكمت الديون عليها، وهو ما هددت على ضوئه روسيا أوكرانيا بوقف إمدادها بالغاز . (66) ولم يكد يصل العام 2010؛ إلا وقد استرد أنصار موسكو كل قواهم بقيادة الرئيس فيكتور يانكوفيتش والذي قام بأكثر السياسات ضررا بأوكرانيا تلبية لرغبه روسيا، فقد قاوم ومنع كافة مشاريع الإصلاح الاقتصادي والامتناع عن قبول المساعدات الأمريكية الغربية أو المؤسسات المالية الغربية، وعلى العكس من ذلك قام بقبول كافة أنواع المساعدات المقدَّمة من روسيا؛ وهو ما أثار حفيظة أغلب الأوكرانيين، وخاصة المتعصبين منهم والكارهين والمختلفين دينيا مع روسيا، فتحركت المجاميع الأوكرانية عام 2014 للسيطرة على أغلب المؤسسات في العاصمة الأوكرانية وامتدت المظاهرات إلى أغلب المدن الأوكرانية، وهو ما أجبر الرئيس الأوكراني للهروب إلى شرق أوكرانيا معقل الانفصالين، ثم إلى روسيا.

وتتشابه الأفعال وردود الأفعال في صراعات الطرفين الأمريكي والروسي حول مناطق الجوار الروسي والتي تشكل مناطق نفوذ استراتيجي هام لروسيا ؛ وبعد إسدال الستار على الأزمة الجورجية عام 2008 بانتصار روسي واضح لاستراتيجيتها في مواجهة التحديات أو لمحاصرة دورها من قبل الولايات المتحدة وأوروبا؛ فتحت جبهة صراع أخرى في أوكرانيا من قبل الولايات المتحدة وبتأييد أوروبي وبنفس أدوات وفكر واستراتيجية الأزمة الجورجية ، على الرغم من إدراك الولايات المتحدة في أزمة جورجيا أنهم خسروا الكثير في تلك المواجهة ؛ بسبب : الأسلوب الذي اتبعوه هناك والمتمثل في الاعتماد على تحريض دول الجوار الجغرافي لروسيا بتسهيل اختراقها عبر استغلال ما عُرف وقتها بالثورات البرتقالية، وتقديم الدعم لتلك الدول عبر منظمات المجتمع المدني وتحويل أغلب نشاطات تلك المنظمات إلى عمل استخباراتي لجمع المعلومات ومساعدة المعارضين للوصول للحكم ثم للاتكاء عليهم بعد ذلك في حال فوزهم في الانتخابات، رغم علمهم أن الروس يطبّقون معادلات صراعية خطرة جداً "المعادلة الصفرية" تجاه التهديدات التي تأتي من تلك المناطق ؛ ومع ذلك فقد اعتمدت الولايات المتحدة باتجاه الأزمة الأوكرانية بنفس أدوات واستراتيجية الأزمة الجورجية؛ فبعد رفض الاتحاد الأوروبي الطلب الأمريكي- من ضرورة إدخال أوكرانيا الاتحاد

كمقدمة من أجل إدخالها بعد ذلك في حلف الناتو- قررت الولايات المتحدة المضي في إرسال مجموعة من منظمات المجتمع المدني إلى أوكرانيا بهدف نشر الثقافة والقيم الغربية ومبادئ حقوق الإنسان؛ إلا أن هدف تلك المنظمات كان أبعد وأخطر من ذلك، فقد كانت جسر عبور للولايات المتحدة للقيام بالتواصل والاتفاق مع المعارضة الأوكرانية بعد ان تمكنت من اختراق الكثير من مراكز القرار هناك، وتم الاتفاق على تقديم كافة أنواع المساعدات لإنجاح المعارضة للوصول إلى الحكم عبر الفوز في الانتخابات ضد مرشح موسكو، مستغلة في ذلك احتجاجات 2014 وهي الاحتجاجات التي أكدت لروسيا أنها ستكون مشابهة لاحتجاجات 2004 والتي عملت على إخراج الروس من المشهد الأوكراني، حيث عملت الولايات المتحدة على تثبيت ودعم نظام موالي لهم في كيف، وعلى تسريع كافة أنواع المساعدات والقروض من صندوق النقد الدولي لأوكرانيا ، ثم أُتبع كل ذلك قيام واحدة من أكبر المناورات العسكرية بين الطرفين: الأمريكي والأوكراني في عام 2014، وبمشاركه أكثر من 1300 ضابط أمريكي (78)، وهو ما أغضب روسيا تماما وأعلن على إثره الرئيس الروسي بوتن اكتشاف روسيا مؤامرة عليها من قبل أوكرانيا وبمساعدة الولايات المتحدة، وهدد بسحق أوكرانيا قبل أن تتحول إلى قاعدة متقدمة للولايات المتحدة وتهدد المصالح الروسية. وعليه فإن تلك التحركات جعلت الروس أمام خيار واحد فقط وهو التدخل العسكري للسيطرة على الأجواء في أوكرانيا، وتأتي ردة الفعل القوية والسريعة للروس بسبب الأهمية الجيوبولتيكية لأوكرانيا؛ حيث تعتبر أوكرانيا هي الامتداد الطبيعي والوحيد لروسيا أوروبيا، وبدونها تنحصر روسيا ككتلة جغرافية في القارة الآسيوية، وتعزل روسيا أكثر عن المحيط الأوروبي، وإن روسيا بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أوراسية، كما ان روسيا بدون أوكرانيا لا تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون دولة عالمية تشارك في رسم السياسات العالمية في النظام الدولي . وقد شكل استقلال أوكرانيا تحديا جيوبولتكيا كبيراً لروسيا؛ وذلك بحرمانها من وضعية المسيطر على البحر الأسود، (68) كما أن جزيرة القرم تمثل الممر البحري الوحيد لروسيا إلى البحر الأسود، حيث مقر الأسطول الروسي، كما أنها بامتدادها مع ميناء سيفاستبوبول يتأمن الطريق البحري لروسيا من البحر الأسود - إلى أوروبا- إلى مضيق البسفور، وبحر قزوين وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط الذي تتواجد فيه القاعدة الروسية الوحيدة – طرطوس - وفي نفس الاتجاه والأهمية فإن أوكرانيا لا تساوي شيئا بدون جزيرة القرم. (69)

وبسيطرة روسيا على جزيرة القرم ؛ أصبحت تواجه في البحر الأسود جوار كل دول أعضاء الناتو في الشمال الغربي للقارة الأوروبية ، كما أن أوكرانيا تأوي أكبر تجمع روسي في العالم خارج روسيا، كما أنها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي، والعسكري، والاقتصادي، إلى دول شرق أوروبا والقوقاز، كما أن أوكرانيا هي: شبكة الأنابيب الرئيس لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا الغربية والتي تتألف من 35.2 الف كم ، وأكثر من 120 محطة ضخ غاز 13 مستودع للغاز تحت الأرض. (70)

اعتمدت الولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي استراتيجية بعيدة المدى؛ تهدف إلى ملئ الفراغ الاستراتيجي الذي نتج عن انهيار السوفييت ؛ من خلال عزل روسيا عن أوروبا الغربية ، واستدراج القوة النووية الأوكرانية لحلف الناتو في إطار عملية الإصلاحات التي تبنتها في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وفي ظل انعدام أي رد فعل روسي أيامها؛ فإن الهدف الأمريكي واضح في ذلك التحرك ، وهو التحكم بحركة الروس البحرية في البحر الأسود والالتفاف على حركة روسيا إلى البحر المتوسط عبر تركيا واستغلال ثروات الطاقة الهائلة في البحر الأسود وقزوين، وتطويع التواجد والأثر العسكري الروسي في تلك المنطقة ؛ وهو ما سيؤثر كثيراً على الدور الروسي العالمي الذي تنشده روسيا، وتحويل أوكرانيا إلى ممر للولايات المتحدة وأوروبا إلى منطقة أوراسيا والشرق الاوسط . (71)

فجاء التحرك الروسي - كما كان متوقعا - سريعاً وخشناً وعنيفاً جداً ؛ حيث أقدم بوتن على تقديم كافة أنواع المساعدات الدبلوماسية، والعسكرية، والفنية للانفصاليين الروس في شرق أوكرانيا الذين يدينون بالانتماء القومي والديني لروسيا -كما يعتبر الشرق الأوكراني هو القلب النابض للصناعات الاستراتيجية الأوكراني - وحشد قوة عسكرية ضخمة إلى الحدود مع أوكرانيا، وجعل تلك القوة في حالة تأهب قصوى في حال اتخذت أوكرانيا أي إجراء ضد الانفصاليين الروس . (72)

ثم أقدمت روسيا على اتخاذ خطوات تقليم أضافر أوكرانيا من أجل تأمين روسيا؛ وتمثلت تلك الخطوات في البدء : بإجراءات فصل جزيرة القرم عن أوكرانيا وإعادتها لموطنها السابق روسيا ؛ مستغلا موافقة البرلمان الأوكراني على جعل اللغة الأوكرانية هي اللغة الوحيدة في الدولة، فأوعزت روسيا إلى البرلمان الإقليمي لجزيرة القرم الإعلان عن موافقته للانضمام إلى الاتحاد الروسي، وقد قرر البرلمان الإقليمي للجزيرة على إجراء التصويت للتصديق على الاستفتاء . وصوت برلمان الجزيرة في مارس 2014 لصالح قرار الانضمام لروسيا ب 78 صوتا مقابل لا شيء، وامتناع 8 أعضاء عن التصويت . وتم الاستفتاء على حق انفصال الجزيرة عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا. وحصل ذلك الاستفتاء على موافقة 95% من المستفتيين . مع العلم أن أكثر من 60% من سكان الجزيرة هم من الروس (73)، وتم الاعتراف باستقلال وانضمام الجزيرة لروسيا من قبل البرلمان الروسي (الدوما)؛ وبهذا الأمر تمكنت روسيا من تأمين إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية - وليس الأوروبية فقط - عبر الجزيرة كخط بديل للخط الذي يمر عبر أوكرانيا ؛ حتى لا تبقى روسيا رهينة ذلك الخط، كما أن روسيا بضمها للجزيرة قد قامت بتحصين الجزيرة وسكانها من أي تأثير ثقافي، أو سياسي أوكراني ؛ وذلك عبر عزلها عن البر الأوكراني، وتم افتتاح أحد أطول الجسور في العالم عام 2019 والذي يربط بين روسيا وجزيرة القرم (74)، وقد أكدت أزمة أوكرانيا مرة أخرى : أن روسيا أصبحت لاعباً دولياً، ورقماً صعباً في تلك المنطقة لا يمكن تجاوزه .

وقد جاء رد الفعل الأمريكي على سياسات روسيا - من غير المتوقع لما لها من أهمية - بالموافقة على المقترحات الأوروبية في تشديد العقوبات، والمقاطعة لروسيا، وعدم توجيه الدعوة لها لأي اجتماعات قادمة ، وخاصة لمجموعة الدول السبع الصناعية . وأعربت عن رغبتها بعدم التصعيد على خلفيات الأزمة الأوكرانية، وكذا التأكيد على دور الدبلوماسية والريادة الأمريكية، مع دعم القوة العسكرية الأمريكية كأساس لردع العدوان ، وأنه لابد لكل الدول التي تسعى إلى تهديد جيرانها أو تنتهك المعايير الدولية ؛ أن تدفع ثمناً باهظاً جداً، وأن سياسة روسيا تجاه أوكرانيا تشكل تهديداً لأوروبا، وأن على حلف الناتو أن يكون مستعداً لردع أي عدوان، والدفاع عن أي دولة عضو في الناتو- في إشارة إلى دول البلطيق وأوروبا الشرقية – مع الاستمرار في التعاون مع أوكرانيا . دون أن يذكر تقديم أي مساعدات فعلية أو جدية لمواجهة روسيا، وزيادة التواجد في شرق أوروبا. (75)

إلا أن الموقف الأمريكي تجاه روسيا والأزمة الأوكرانية شهد بعض التغيير مع مجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ؛ حيث شن حملة انتقادات واسعه وعنيفة على سياسة سلفه أوباما؛ بسبب التراخي عن مواجهة الروس ؛ وأعلن ترامب استراتيجيته لعام 2018 التي جعل فيها الدور الروسي ، والصيني تهديداً للولايات المتحدة ؛ بسبب أنهما يريدان إزاحة الولايات المتحدة الأمريكية عن موقعها العالمي الأول المسيطر عالميا ، وكذا في تعزيز التواجد الروسي في المواقع الاستراتيجية في البحر الأسود والمتوسط ، وكذا في مجموعة شنغهاي ومجموعة البركست مع التعهد بتحديث سلاحها النووي ورصد مبلغ 1.27 بليون دولار لتحديث ما أطلقت عليه تلك الاستراتيجية : التحديث الثلاثي النووي ؛ لمدة ثلاثين عاماً من أجل

إنتاج ومواجهة حرب نووية مصغرة وعلى نطاق محدود ، أو ضيق ، مع إعادة تفعيل نظام الدرع الصاروخي وتطويره، وإعادة تعزيز الدور الأمريكي ، ومنع ظهور أي قوة مساوية أو تطمح أن تكون على قدم المساواة – اي روسيا والصين – مع الولايات المتحدة. (76)

وردت روسيا سريعا على ذلك التطور الأمريكي؛ حيث اعتبرت بقاء الدرع الصاروخي يشكل تهديداً حقيقياً على روسيا، وينتقص من وزن روسيا عالمياً، وأنه لا مفر من تطوير الأسلحة الهجومية الصاروخية ، ونشر المزيد منها. (77) . كما لم تتأخر روسيا كثيراً عن مزيد من الإجراءات ؛ لتحصين أمنها ودورها الجديد ؛ حيث صادق الرئيس الروسي بوتن على الاستراتيجية العسكرية الروسية الجديدة والتي أدخلت لأول مرة الاستراتيجية الأمريكية ضمن الاستراتيجية الروسية الجديدة - بدلا عن الاستراتيجية العسكرية القديمة والتي أعطت دوراً كبيراً للقوة التقليدية ؛ لمواجهة المشكلات في تلك المناطق مع تطوير السلاح النووي التكتيكي القابل للاستخدام المحدود في حال تعرضت روسيا أو أحد حلفائها لهجوم نووي، والعمل على منع أي تواجد لأي طرف حتى لا يصل تأثيره لدول الجوار الروسي ، كما أدرج الروس لأول مرة منطقة القطب الشمالي المتجمد ضمن دائرة المصالح القومية الاستراتيجية الروسية ؛ وذلك رداً على تصريحات أمريكية سابقة عن وجود مصالح أمريكية في تلك المنطقة (87) ويبدو أن الأزمة الأوكرانية قد حركت المياه الراكدة في سياسة روسيا الخارجية والتخلي عن سياسة التنديد والشجب في أروقه الأمم المتحدة ، وكذا عدم الاكتفاء بسياسة الفيتو في مجلس الأمن الدولي فقط ، وذهبت بعيداً إلى حد أنها أعادت تموضعها في بعض الدول التي كانت ضمن الدائرة الأمريكية في وسط آسيا ، بل والعمل على مساعدة تلك الأنظمة على التخلص من التواجد الأمريكي ، ومساعدة بعض الأنظمة في الجوار الروسي على الانقلاب على الحكومات التي كانت تؤيد التواجد الأمريكي ؛ لصالح حكومات تؤيد العلاقات مع روسيا . ثم أعادت الانتشار العسكري مرة أخرى في منطقة الشرق الأوسط مثل : التدخل في الأزمة السورية لصالح نظام بشار الأسد، بل ومحاصرة الدور الأمريكي هناك ، والعمل لاحقا على إعادة هيكلة التواجد الأمريكي في سوريا ، وكذا العمل إلى العودة مرة أخرى إلى ليبيا ، و كذا الاقتراب من مناطق الحديقة الخلفية للولايات المتحدة ؛ والتي تشكل أمناً قومياً استراتيجيا لها ؛ وذلك بالإقدام على مساعدة نظام فنزويلا؛ وذلك عبر إرسال خبراء عسكريين ، ومؤن عسكرية ؛ لإنقاذ الرئيس الفنزويلي من السقوط ؛ وهو الذي كان له الدور الحاسم في بقاء النظام الفنزويلي ، ومقاومه التدخل الأمريكي هناك عام 2019 .ويبدو ان تلك الازمات وخاصة الأوكرانية دفعت الطرفين إلى نهج أكثر تشدداً في علاقتهم ويتمثل ذلك في الانسحابات المتوالية من قبل الطرفين من الاتفاقيات المختلفة، الأمر الذي قد يجعل العالم منفلتاً بأكثر مما يعقل، بل إنه قد يدفع الطرفين إلى عدم الاستمرار في التقيد بمعاهدة الأسلحة الهجومية وهي: آخر ما تبقي للطرفين؛ لمنع الصدام بينهما والدخول في سباق تسلح من نوع أخطر وأشد وأسرع فتكاً مما كان عليه سابقاً في جميع المجالات العسكرية - وكذا ما حصل بينهما من احتكاكات جوية بين فترة وأخرى؛ وذلك بإرسال كل طرف طائرات عملاقة إلى أجواء كل طرف وإلى مناطق ذات أهمية لكل طرف ، والاقتراب إلى مسافة تقترب من الصفر، وفي أماكن ضيقة جداً

وعلى الرغم مما يبدو واضح أن روسيا قد تمكنت من الانتصار في تلك الأزمات على الجانب الأمريكي وتأمين محيطها إلا أن هناك مؤشرات تدفع الباحث للقول إن هناك اخطاراً أخرى على روسيا قد تهدد وضعها الجيوسياسي الحالي وتتمثل تلك الأخطار في غياب أي نموذج روسي تتمكن من خلاله احتواء أي ثورات شعبية داخل دول الجوار الروسي الذي قد يشهد ثورات شعبية تطيح بالكثير من الأنظمة التي تدعمها موسكو. وهو ما دفع بالكثير إلى القول بتضاؤل الآمال السابقة في ازدهار تلك العلاقة

المطلب الثالث: التحولات الاستراتيجية الروسية في علاقتها بالولايات المتحدة.

يفسر البعض عودة الدور الروسي للساحة العالمية:

أولاً: الحسابات الاستراتيجية المتعلقة بالمنافسة العالمية، وتأكيد مكانة روسيا كقوة كبرى قادرة على حماية مصالحها، وكسر حلقات التطويق والضغوط والعقوبات الأمريكية.

ثانياً : حسابات الصراع حول المكانة المستقبلية في سوق الطاقة العالمية ؛ فهي أكبر منتج وثاني أكبر مصدِّر للنفط في العالم، وأول منتج ومصدِّر للغاز . وتستأثر لوحدها بثلث الاحتياطي للغاز ، كما أنها عقدت اتفاقيات بيع الغاز للكثير من الشركات العالمية، والدول في مختلف دول العالم . وتسعى الولايات المتحدة إلى عرقلة التمدد وهيمنة روسيا على سوق الطاقة، وإلى انتزاع بعض أسواق روسيا ، خاصة السوق الأوروبية - أكبر أسواق روسيا لبيع الغاز - بعد دخول الولايات المتحدة ذلك المجال ؛ بفضل ثورة الغاز الصخري . مع العلم أن الأسواق الأوروبية أقرب إلى الولايات المتحدة في ضوء التحالف الاستراتيجي بينهما. وهو إن نجحت فيه الولايات المتحدة؛ فإن ذلك سوف يشكل ضربة قاسمة لروسيا واستقرارها الاقتصادي ؛ لذا تحاول أمريكا عرقلة كل مشاريع نقل الطاقة الروسية لأوروبا عبر إنشاء خطوط ممرات أخرى لا تمر من الأراضي الروسية إلى بعض الدول الأوروبية .

ثالثاً : مقتضيات الدفاع عن الأمن القومي الروسي من خلال الدفاع عن دول الجوار الروسي، ومنطقة الشرق الأوسط؛ بسبب الترابط الكبير بينهم والأهمية التي تكملها كل منطقة للأخرى .

رابعاً: القبول المتزايد بالدور الروسي في مختلف المشاكل والأزمات العالمية؛ بسبب الدور الأمريكي المريب، خاصة في عهد ترامب. (78)

وقد تزامن تحول النظام العالمي الاحادي إلى نظام عالمي تعددي خاصة بعد انتهاء فترة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عام 2009 م - تقف على رأسه كل من الولايات المتحدة وروسيا مع مشاركة ذلك النظام كلا من الاتحاد الأوروبي والصين - مع انفصام سريع لكل مفاهيم النظام الأحادي والذي يبتعد عن التمسك بالفلسفات السياسية اليمينية التي بنيت في النظام العالمي السابق، أو كانت سبباً مباشراً للكثير من مضامينها وأنماط تفاعلاتها الدولية والإقليمية – حروب غزو العراق وأفغانستان - فإننا نجد أن كلا الطرفين الأمريكي والروسي محكومين إلى حد ما ؛ باعتبارات صراعية تنبثق مضامينها من معضلات أمنية وعلى قدر كبير من الأهمية سواء التطورات الالكترونية المذهلة التي أدخلت على كثير من الصناعات العسكرية وآخرها الحرب السبرينية، أو في إنتاج أنواع من الأسلحة أصغر حجماً وأقل كلفة لكنها أخطر وأوسع تدميرا وقنابل نووية متناهية الصغر لاستعمالاتها في الحروب المحدودة وطائرات مسيرة مزودة برؤوس نووية

وقد مرت العلاقات بين الطرفين بالعديد من الانعطافات والانكسارات والتقارب والتباعد ففي بداية الأمر لم يكن لروسيا في عهد الرئيس الروسي بوريس يلتسن أي رؤية ولا استراتيجية لدور روسي عالمي. وكان أقصى ما حلم به هو تحول روسيا إلى أحد دول النادي الغربي؛ حيث تبنى يلتسن استراتيجية دفاعية أكثر منها هجومية تجاه الولايات المتحدة، والدول الغربية معبرا فيها عن سياسات ومواقف مهادنة تجاه العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، سواء كان ذلك على صعيد التسليح، أو على مستوى النزاعات والصراعات في مختلف الأماكن. فعلى صعيد التسليح النووي شهدت العلاقات الروسية الأمريكية؛ نقلة

نوعية حين طلب يلتسن اعطاءه دوراً لمواجهة دول الجوار الروسي التي تمتلك السلاح النووي، وكذا طلبه الحصول على مساعدات أمريكية لتدمير سلاح روسيا النووي. وعلى الرغم من محدودية ذلك الأثر؛ إلا أنه عد وقتها حدثا تاريخيا فريدا من نوعه؛ لأنه أول مرة تقدم إحدى الدول الكبرى على اختيار عنصر معين وإزالته وتدميره، خاصة وأنه في السابق كان يتم التفاوض حول التحكم في تنمية إنتاج الأسلحة النووية، والحد منها والحفاظ على مستوى معين من التوازن. كما أنه لأول مرة تقبل روسيا بالتدمير غير المتماثل، وكذا لأول مرة يقبل فيه الروس بعدم التزام الولايات المتحدة على القبول بنفس المبدأ كما أنه على مستوى النزاعات والصراعات الإقليمية؛ فإن روسيا تحديدا أبدت مرونة كبيرة وواضحة لإيجاد حلول توفيقية، وكذا في الانسحابات من العديد من تلك الصراعات، واضعة مبرراتها من تلك الصراعات بأنها قد زادت من حدة التوترات وإن تصعيد الخلاف مع الولايات المتحدة تعجل إمكانية الانزلاق والانجرار لحرب نووية (79)

وكأن الأمر كان يشير إلى أن القوتين تسيران نحو مجالات أرحب إلى السياسات التوافقية، وبناء الثقة، والتفاهم بينهما ، كما أن التوجه الروسي الجديد قد شدد على أن تكون العقيدة الروسية العسكرية مبنية ؛ على اعتبارات دفاعية غير هجومية تسعى إلى تحقيق مبدأ الكفاية الأمنية، ومبنية على توجهات جديدة مرتبطة بمفاهيم جديدة مثل : مبدأ التسليح وفق مستوى معقول، والدفاع غير الهجومي . وأسقط الروس بذلك الخيار العسكري ؛ كأداة لحل التناقضات بينهما وأن ضمان الأمن سيمر عبر الحلول السياسية، ونزع السلاح، وأن على الخصوم أن يتحولوا لشركاء من أجل البحث سويا على سبيل الأمن الشامل . وفي تطور لاحق ؛ تركز الاهتمام الروسي على إسقاط مفعول واحدة من أهم أدوات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة وهي : الأحلاف العسكرية – حلف وارسو – حيث أقدم يلتسن على حل حلف وارسو ؛ بناء على وعد مستقبلي قدمته الإدارة الأمريكية إبان فترة حكم الرئيس جورج بوش الأب؛ بأن يتم حل حلف الاطلسي بمجرد حل حلف وارسو ، كما أقدم يلتسن على سحب جزء من القوة العسكرية الروسية من أوروبا وتخفيض الوجود العسكري في كثير من مناطق النزاع بين الطرفين، وكل ذلك بهدف تعزيز الثقة المتبادلة من أجل إزالة مصادر الصراع والتوتر بينهما.(80)

تلك السياسات والمواقف المهادنة بدأت في التغيير بشكل محدود مع تولي بريماكوف ملف وزارة الخارجية الروسي، ثم صارت أكثر شمولاً بعد تولي بوتن مقاليد الحكم في روسيا وأصبح الروس أكثر تحرراً من القيود، أو التبعية الأمريكية. فبفضل سياسة الرجلين - بريماكوف بوتن - أصبحت روسيا قوة أكبر من متوسطة وأقل من عظمى نشدت التغيير في وضعها، والمشاركة في صنع النظام العالمي متكئة على الكثير من الاعتبارات السياسية ؛ فعلى المستوى الداخلي : أمنت الداخل الروسي بدءاً من فترة تولى الرئيس الروسي بوتن مقاليد الحكم اقتصاديا، وسياسا، وعسكريا؛ وذلك عبر العديد من الخطوات ، منها: القضاء على الفساد والمافيا - التي كانت تتحكم بكل المفاصل السياسية، والاقتصادية وتقوية القبضة الحكومية المركزية، والسيطرة على مفاصل الاقتصاد ، خاصة قطاع الطاقة، وإنهاء الاحتكار الأجنبي لذلك القطاع، وتوجيه مداخيل قطاع الطاقة لكل القطاعات الأخرى، والقيام بتسديد كامل ديون روسيا التي كبلت روسيا في السابق، وحرر روسيا من تبعية الولايات المتحدة، والمؤسسات المالية والدولية الغربية . وعلى المستوى الخارجي : اتكأ الروس على الشروخ التي كانت تحصل في الكتلة الغربية؛ شروخ العلاقات الغربية الآسيوية، والأوروبية الأمريكية تحديدا، وعلى مراجعة كثير من دول الجوار الروسي لحالة العداء لروسيا؛ وكانه الاتحاد السوفيتي ، وعلى استغلال حالات الصراعات التي شهدتها أغلب دول الجوار الروسي – جورجيا وأكرانيا ، وقرغيزيا ، وطاجيكستان- وهي الأحداث التي استغلها الروس في طرح رؤيتهم لشكل العلاقة الجديدة مع دول الجوار، وكذا شكل النظام العالمي الجديد والدور الروسي وهو ما توج في الأخير

حصول روسيا على عضوية الكثير من المنظمات الدولية مثل الحصول على عضوية المجلس الأوروبي، ومنظمة الدول السبع الصناعية، ومنظمة التجارة الدولية، وإنشاء منظمة شنغهاي ومنظمة البريكست، وكذا التوقيع على اتفاقيات أمن جماعي مع كثير من دول الجوار الروسي، كما أن قناعتهم في التخلي عن الالتزامات بالتخفيضات التسليحية التي وقعتها مع الولايات المتحدة، وتطوير القدرات العسكرية الروسية؛ يشكل عاملاً أساساً ؛ للخروج من دائرة التحكم المتفردة لهيمنة الولايات المتحدة العسكرية ، بل ويرتقي بالروس إلى مستوى الشريك للولايات المتحدة على صعيد الأحداث الدولية، كما سيشكل رادعا قويا ضد اندفاعات الولايات المتحدة التوسعية في مناطق الجوار الروسي ، وكل آسيا التي ترى فيها روسيا مسرحاً لاختبار المنافسة السياسية، والعسكرية، والاقتصادية مع الولايات المتحدة، ومجالا للانطلاق الروسي الجديد، واستكمالا لشروط التفوق. (81) ولإضفاء درجات عالية من المصداقية لتوجهها الجديد؛ اندفعت روسيا في عملية سباق تسلح عال، وجديد، وخطير، ومتجدد بشقَيْه: الدفاعي والهجومي. ومن خلال كل ذلك تمكنت روسيا؛ من أن تكون مشاركتها بفاعلية في النظام العالمي، وكذا تجاوز السياسات الأمريكية التي كانت تهدف من ورائها تطبيق سياسة الاحتواء لروسيا عبر بناء العديد من القواعد والتواجد العسكري الأمريكي في أغلب دول الجوار الروسي، وكذا إبطال قناعات الولايات المتحدة التي تقول إن نشر منظومة الدرع الصاروخية في بعض دول أوروبا الشرقية؛ سيفرض قيودا على الحركة الروسية، ويهيئ السبل القوية للدفاع عن الالتزامات والمصالح الأمريكية العالمية.

إن ما أسهم في إثارة القلق الأمني الروسي في مناطق الجوار الروسي وبشكل متزايد هو التدخلات الاميركية في جورجيا 2005-2008، وفي أوكرانيا 2004 – 2014؛ وهو إذا ما قدر له أن ينجح؛ أن تترتب عليه مخاطر لمصادر نقل الطاقة وإمدادها. وقد فسر الروس ذلك التدخل؛ بأنه عمل أريد به تحقيق هدف استراتيجي ذي طبيعة هجومية؛ وهو محاولة الحد من القيمة والدور الاستراتيجي للغاز الروسي، والسيطرة على طرق إمداده؛ ولذا فقد أعلن بوتن عام 2008 بأنه سوف يفتت جورجيا تماما فيما لو سارت مع الخطط الأمريكية والغربية (82)، وكذا في عام 2014 أعلن بوتن بأنه سيدمر أوكرانيا قبل أن تتحول إلى قاعدة أمامية للغرب في الجوار الروسي. كما لم يكن هناك أي مشكلة مع روسيا في اتخاذ أيٍّ من الخيارات للتعامل مع تلك الأحداث هناك؛ وهي خيارات حملت قدراً عالياً من المصداقية؛ لمواجهة أي تهديدات من أي دولة من دول الجوار الروسي، والولايات المتحدة، وأوروبا. بالإضافة إلى استخدام القوة؛ فقد قام الروس أيضا بعملية هندسة جغرافية داخل الدولتين؛ حيث تم فصل إستونيا وأبخازيا عن جورجيا، والاعتراف الروسي بهما وإبقاء قوات روسية هناك، وفصل جزيرة القرم عن أوكرانيا وضمها لروسيا، ودعم انفصالي الشرق داخل أوكرانيا، وكذا إبقاء قوة جبارة هناك لمواجهة أي تحرك أمريكي غربي، أو تحرك أوكراني ضد الانفصالين. (83)

وفي ضوء تلك الرؤية الروسية تم تثبيت مبدأ القوة العسكرية في مواجهة أي تهديدات خارجية لتلك المنطقة، وقد بنيت القناعة الروسية في ذلك الاتجاه على سيناريو: إن تمكن الولايات المتحدة أو أوروبا وحلف الناتو من السيطرة على تلك المنطقة، أو إن يتعرضوا لها بالضم، أو الاقتطاع منها ؛ فان معادلات القوة الدولية التي بنتها روسيا سوف تتغير بصورة حادة وربما يتحتم عليها حصول انهيار التحالفات الأمنية التي أقامتها روسيا مع دول الجوار الروسي، ومع دول آسيا وخاصة مع الصين والذي يعتمد على الغاز الروسي للاستمرار في نهضته الاقتصادية. (84)

كما اعتبر الروس أن تطوير القدرات العسكرية وتواجدها هناك هو أمر ضروري لضمان الأمن الروسي

وأمن السيطرة على طرق امدادات الطاقة وتصديرها للخارج.

وعلى الرغم من متغير الطاقة؛ باعتباره هدفاً استراتيجياً لم يشكل ملامحه القوية في صناعة المفاهيم الأمنية الروسية إلا بعد صعود بوتن ؛ حيث ارتفعت مسألة تأمين منافذ الطاقة إلى المستوى الذي أعتبر فيه: أن أي تهديد لها يعد بمثابة تهديد استراتيجي ؛ يستوجب اتخاذ كل ما هو ضروري من التدابير الوقائية لإبعاد أي قوة خارجية من السيطرة عليها ؛ لأن التحكم بتلك المادة ومصادر نقلها يعطي للروس إمكانية التعرض لاحتياجات الغرب من تلك المادة ويوفر لها فرصة ملائمة لممارسة ضغوط ومساومات سياسية قد تترك انعكاسات على التحالف الأمريكي الأوروبي (85) على غرار ما حصل في أوائل السبعينات من القرن الماضي عندما استخدم العرب الحظر النفطي ضد الدول الغربية؛ لمساعدتها إسرائيل، وهو ما أدى إلى قيام مؤتمر الحوار العربي الأوروبي والذي لعب دوراً مهماً في تلك الفترة لصالح القضايا العربية عامة والفلسطينية خاصة ، وتركت آثاراً في العلاقات الأوروبية الأمريكية، وهذا المعنى الاستراتيجي في مجال الطاقة بالنسبة للروس له متغيران:

الأول: يتمثل في البحث عن الكيفية التي يتم بموجبها تدعيم القوة الذاتية الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية ؛ لضمان استمرار تدفق موارد ثابتة تؤمن إشباع احتياجات آنية ملحة، أو مستقبلية متوقعة .

الثاني: ويرتبط بالسبل التي تضمن درجة عالية من الكفاءة ؛ لحرمان الخصم ومنعه من استثمارها، أو الإفادة منها .

إذاً هي تعمل على تأمين متطلبات الحاجة الذاتية من مصادر الطاقة، وتوفر درجة عالية من التحكم باحتياجات الخصم، والتلاعب بمقدراته الاقتصادية، وربما العسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحجيم حركته وإجباره على تقديم تنازلات وتراجعات قد يكون لها أثر بالغ على عملية التوازن على كافة الأصعدة؛ لذلك فالسيطرة على مناطق التجهيز والتحكم بطرق التمويل والإمداد مثلت: اقتراب غير مباشر لإضعاف الخصم استراتيجيا بدلا من مواجهته عسكريا.

ومع بداية العلاقة الروسية الأمريكية لم تأخذ دول الجوار الروسي كامل الأهمية التي تستحقها وكامل أبعادها السياسية، والاستراتيجية، والأمنية، للطرفين الأمريكي والروسي؛ بسبب تركيز اهتماماتهما أكبر حول ترتيب أوضاع روسيا لما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والخوف من تفتت الدولة الروسية وتسرب الأسلحة النووية والعلماء الروس إلى دول مارقة، أو جماعات إرهابية، وكذا الترتيب للعلاقات على مستوى الفضاء الدولي بين الطرفين. وبعد الانتهاء من مرحلة ترتيب الأوضاع في روسيا عمدت القوتان إلى الانتباه أكثر للمناطق الأكثر قربا لروسيا؛ لدلالتها الارتباطية بالمفاهيم الأمنية لكل طرف، وخاصة من جهة روسيا، لذا يمكننا أن ندرك ونفهم سرعة التحرك الأمريكي في اتجاه تلك المناطق، وكذا خطورة الرد الروسي على أي تحرك من قبل الولايات المتحدة، أو أوروبا باتجاه دول الجوار الروسي.،كما أن الاهتمام الروسي بتلك المناطق كان مركزاً على مواجهة الصراعات فيما بينها، وكذا في منع استثمار تلك المنطقة لتطبق سياسة الاحتواء والحصار لروسيا لخنق القوة الروسية.

وربما يعود السبب في إعادة الاهتمام بذلك الأمر هو: التحول الكبير الذي أحدثته مادة الغاز على الصعيد الاقتصادي، والسياسي، والعسكري، في الداخل الروسي والذي كان له دور في تعافي روسيا من كل مشاكلها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية السابقة، وانتشالها من حالة التبعية التي مارستها الولايات المتحدة والغرب ، وكذا لما أحدثته على المستوى الخارجي في ارتفاع أسعارها، وشكلت مادة مهمة جدا؛ لممارسة

ضغوط على الآخرين، وكذا تشغيل الآلية الاقتصادية لأغلب الدول الصناعية . ومع ذلك التحول دخلت منطقة الجوار الروسي ضمن الاهتمامات الاقتصادية لروسيا باعتبارها ممرات وطرق مواصلات لنقل تلك المادة وهو ما عاد بإضافة قوة حيوية للاستراتيجية الروسية، ، كما أن إمكانية سيطرة الولايات المتحدة والغرب على تلك المناطق يعني : توجيه ضربة مهلكة للاقتصاد الروسي ودوره العالمي الجديد . بينما أن السيطرة الروسية على تلك المناطق لا تقتصر على إيصال تلك المادة للخارج، بل أيضاً زيادة قدرتها على ضمان استمرار مصادر دخل تؤمن لها دوراً عالمياً؛ ولذلك ارتفعت المخاطر التي تتعرض لها تلك المناطق إلى مستوى المخاطر التي تهدد الأمن القومي، ووصل الأمر بروسيا ليس فقط إلى حد استخدام القوة العسكرية المفرطة في تلك المناطق - لحماية مصالحها أسوة بما استخدمته في الشيشان - بل والإقدام على تقطيع أوصال بعض الدول هناك مثل ما حدث مع جورجيا وأوكرانيا. (86)

ترتبط الأهداف الاستراتيجية الروسية في مناطق الجوار الروسي بالمفهوم الشامل للأمن القومي الروسي والذي يرى فيها منطقة حيوية على قدر كبير من الأهمية؛ لاستمرار فاعليتها في تأدية مهام دورها العالمي . ويتشكل الأداء الروسي الاستراتيجي في رؤيته لأهمية تلك المنطقة من المكانة التي تتيحها كأحد أهم طرق إمدادات الطاقة والسيطرة على تلك الطرق، وعلى هذا يمكننا أن نحدد أهم الأهداف المحورية التي تسعى روسيا إلى تحقيقها من وراء إحكام قبضتها على تلك المناطق:

1. ضمان استمرار تدفق مواد الطاقة إلى الخارج؛ وتحديدا أوروبا.

2. التأكيد على التفوق الاستراتيجي كرادع يتمتع بمصداقية عالية للحيلولة دون إقدام الولايات المتحدة بالتعرض لتلك المناطق ذات الأهمية لروسيا.

3. تحسين الوضع الأمني لروسيا وحلفائها؛ مما يتيح لها مواجهة الأخطار الغربية.

كما أن كل السياسات والترتيبات الدفاعية والأمنية التي حاولت روسيا أن تفرضها في تلك المناطق، وخاصة مع صعود بوتن؛ أوصلت الجميع إلى قناعة ثابتة مفادها: أن أي محاولة تستهدف تغيير الوضع القائم هناك؛ يشكل خللا خطيرا للاعتبارات الاستراتيجية والأمنية الروسية، وهو ما سوف ينعكس سلبا تجاه ملفات وسياسات ومناطق أخرى تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة، وهذا ما رأيناه في تدخل روسيا في كثير من الملفات بفاعلية مثل: الملف الإيراني، والكوري الشمالي، وصربيا، وفي جورجيا، وأوكرانيا.

بيد أن المرحلة الثانية لتغيير رئاسة بوتن شهدت تحولات جذرية أخرى في مضمون العقائد الأمنية الروسية ولم تعد مقيدة باعتبارات المناطق الأكثر قربا، وإنما تجاوزتها إلى مناطق أبعد وأشمل، وهذا يعود في جزء منه إلى طبيعة المكانة التي أخذت تشغلها روسيا ، وخاصة بعد تأمين محيطها المباشر؛ حيث بدأ الروس يلعبون دوراً مؤثراً في أحداث العالم، وخصوصا المنطقة العربية – أحداث الربيع العربي والذي دعمت فيه روسيا أنظمة الحكم القائمة على عكس التوجه الأمريكي- حيث إن ذلك التوجه الروسي يعطيها امتيازات عدة ويوفر إمكانية تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي، وتساعد على زيادة النفوذ الروسي، ويعمل على تحقيق المصالح الاستراتيجية والأمنية الروسية، ويضعف الخيارات الأمريكية ، ويوثر على الحضور الأمريكي في مجريات بعض الصراعات والأزمات المحلية والاقليمية – وما الأزمة السورية إلا خير دليل - والتي تشكل الحركة الروسية فيها تحديا يفترض أن تواجهه الولايات المتحدة باستراتيجية مناسبة - لكن لم يحصل شيء – وما عزز من قوة ذلك الاتجاه هو نجاح الروس في الربط بين المنطقة العربية، والمتوسط

مع البحر الأسود بعد أحداث أوكرانيا.(87)

الخاتمـــــة :

بعد هذا العرض لأنماط التفاعل الروسي الأمريكي يستطيع الباحث أن يؤكد: على أنه يوجد انفصال كلي عن أنماط التفاعل التي سادت في الماضي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وأصبح الطرفان، وخاصة روسيا تتعامل من منطلق براجماتي مصلح بعيدا عن النمط الإيديولوجي الذي كبل السوفييت في السابق في علاقاته الدولية، وكان يتخذ الكثير من قراراته في تلك العلاقات انطلاقا من فلسفة إيديولوجية. وربما ذلك الأمر عجل بصورة أسرع في ذلك التحول الذي أحدثته روسيا في الداخل، أو في علاقتها بالولايات المتحدة والآخرين، وفي تبوء مكانتها في النظام العالمي، وانطلاقا من السؤال الرئيس في هذه الدراسة؛ فإنه قد توصلت إلى الآتي:

كان من الواضح خلال فترة حكم الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن أن روسيا لم تكن تعرف، ماذا تريد؟ ولا تمتلك أي رؤية لدورها، وغلب على علاقتها بالولايات المتحدة هو : الحصول على المساعدات المختلفة من أجل التحول إلى دولة غربية، وسلمت أمرها تماماً للولايات المتحدة في علاقة تبعية واضحة، بل إن كل القرارات التي اتخذت أيامها بخصوص العلاقات مع الولايات المتحدة زادت الأوضاع سوءاً، وفقدت روسيا الكثير من هيبتها، ومواقعها، وحلفائها، بل حتى لم تتمكن من حمايتهم، وزاد من مساحة الصراع والفساد، بل واقترب الوضع أكثر من حال الانهيار الكامل ؛ لولا التغيير الذي جرى بصعود بريماكوف ، ثم بوتن واللذين عملا على إيقاف ذلك الانهيار، إذ اختلف الأمر تماما في عهد الرئيس بوتن الذي عمل على إخماد حركة التمرد، وانفلات الأوضاع، وتشديد قبضة السلطة المركزية، والقضاء على أوكار الفساد والمافيا، ثم استفاد من ثورة أسعار الطاقة ؛ لصالح إعادة تشغيل حركة الإنتاج الروسي، واستعاد السيطرة على قطاع الطاقة من قبضة الاحتكارات الغربية، وكذا قطاع الصناعات الاستراتيجية النووية والفضائية، وقام بتسديد كامل ديون روسيا للغرب، والمؤسسات المالية ؛ حتى قبل موعد سدادها. وهو الأمر الذي أطلق وحرر يد تلك القيادة كثيراً في وضع نهج آخر مع الولايات المتحدة يختلف عن نهج سلفه، وعمل على إعادة صياغة علاقة مع دول الجوار الروسي التي لعبت دوراً مهما في رسم السياسة الجديدة لروسيا تجاه الولايات المتحدة، بل أنه أيضاً استطاع أن يعيد تموضع روسيا في كثير من المناطق والمواقع التي خسرتها روسيا في الفترة السابقة لصالح الولايات المتحدة، كما تمكن بعد ذلك من صياغة علاقات جديدة مع أطراف ناشئة مكنته من التحرر من النظام الذي أسسته أمريكا عقب انهيار السوفييت، وكذا في الحصول على عضوية الكثير من المنظمات الدولية ، منها : منظمة التجارة العالمية، ومجموعة الدول الصناعية، ومنظمة شنغهاي، والبكريكست .فكل ذلك يدل قطعاً على الاعتراف بقوة الدولة الروسية، ونجاحها في علاقتها الخارجية، بل إنه- بوتن - بفضل الموارد الاقتصادية التي حصل عليها من قطاع الطاقة تمكن من إعادة الاحترافية للمؤسسة العسكرية الروسية، وتحويل الصناعات الروسية العسكرية إلى صناعة متقدمة جدا، بل وتتفوق أحيانا كثيرة على ما تصنعه الولايات المتحدة ؛ وهو ما ضمن له أيضا النجاح في كسب جولات الأزمات والصراعات التي قادها الغرب ضده في جورجيا وأوكرانيا . وكان سر نجاحه في ذلك هو: سياسة الهندسة الجغرافية التي تم بموجبها اقتطاع أجزاء من تلك الدولتين لتأمن بشكل واضح أحد أهم استراتيجيات الدولة الروسية وأخطرها وأكثرها تأثيراً على الغرب ، وهي : الطاقة.

على أن العلاقة بين الطرفين مرشحة للتصعيد بين الطرفين: الأمريكي والروسي وخاصة في سياسة الولايات المتحدة تجاه دول الجوار الروسي والتي تعتبر مناطق استراتيجية لروسيا، بينما هي مناطق تغلغل

وزيادة نفوذ للولايات المتحدة وممارسة مزيد من الابتزاز ضد روسيا لضم دول الجوار الروسي لحلف الناتو، ولن تتهاون روسيا في الذهاب إلى أبعد مدى في استخدام القوة تجاه أي محاولات غربية لاختراق الجوار الروسي .

على أن الصراع بين الدولتين سوف يتحول أكثر من الجوانب العسكرية إلى الجوانب السبرانية مع اشتداد سباق الصناعات العسكرية ذات التقنيات التكنولوجية العالية.

أما في المجال الاقتصادي فإنه على الرغم من كل العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضتها الولايات المتحدة والغرب ورغم أنه مرشح للصراع أكثر إلا أن روسيا على استعداد للتصالح معهم في الجانب الاقتصادي، لأنه عصب التطور في روسيا كما أنها لن تتمكن رغم كل محاولاتها حتى الآن من الانتصار في ذلك الجانب. وسوف تحاول ورسيا العمل على بناء تحالفات سياسية واقتصادية وخاصة مع الصين لمواجهة الولايات المتحدة والغرب لفرض نظام سياسي عالمي يكون لروسيا دور مهم فيه.

المراجـــع:-

1. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987 ص 31- 32
2. لطفي الخولى، الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، العدد 108 - 1992 ص 143-149
3. محسن حساني ظاهر العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحب الباردة (دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية) دار الجنن للنشر والتوزيع ، بغداد 2013 33
4. بيير هاسنر، من الحرب والسلام إلى العنف والتدخل، ترجمة، محمد سيف، الثقافة العالمية المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2000، العدد 89 ص 28
5. طه عبد العليم، ورثة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنولث، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة العدد 108 – 1992 ص 122
6. معتز محمد سلامه، العلاقات الأمريكية الروسية وقمة فانكوفر، الساسة الدولية، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، العدد،113 – 1993 ص 216
7. ب فردريك – ج مدفيديف – ن باخاتوف، روسيا في حالة تشنج، الساسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد، 113 – 1993 ص 295 – 299
8. نبيه الأصفهاني، مستقبل الحياة السياسية في روسيا الاتحادية بعد الانتخابات البرلمانية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة' العدد 115 – 1994 ص 96 -97
9. يوميات السياسة الدولية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد، 115 1994ص 342
10. معتز محمد سلامة، السياسة الدولية العدد 113 مرجع سبق ذكرة ص 219 – 221
11. سهيل فرح، الجيوبولتيك الروسي: ملامح القوة والضعف، شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 112 -2003 ص 30
12. أحمد إبراهيم محمود، العقيدة العسكرية الروسية : التحولات والدوافع، الساسة الدولية، مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 115 – 1994 ص 236 – 237
13. ديمتري ترينين، روسيا تتخلى عن الغرب، ترجمة عبد القادر عثمان، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، العدد 148 – 2008 ص 30
14. نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الاوروبي .. صراع الطاقة والمكانة، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 164 – 2006 ص 65 .
15 زبيغنو برجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، مركز الدراسات العسكري، بغداد، 1999 ص 48
16 نبية الاصفهاني، المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد، 142 – 2000 ص 171
17. نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998 ص 83
18. عماد جاد، حلف الاطلنطي.. جدل الاستمرار والتوسع، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد، 177 – 2009 ص 49
19. التقرير الاستراتيجي العربي 1995 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1996 ص 231
20. محمود محمد الكركي، العلاقات الأمريكية الروسية في عهدي الرئيسين فلاديمير بوتن وجورج بوش (2000 – 2008) رسالة ماجيستير جامعة مؤتة، كلية العلوم الاجتماعية، عمان 2009 ص 200
21. جيفري منكوف، روسيا والغرب: نظرة ابعد مدى، ترجمة، جمال صالح خضر ابو ناصر، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 148 -2008 ص 67
22. زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمي الأمريكية ، بدون مترجم، دار الكتاب العربي، بيروت 2007 ص 180
23. هنري كسينجر، هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرون ،ترجمه عمر الايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2003 ص 33
24. يورى اندربوف، خطب ومقالات مختارة، دار التقدم للترجمة العربية، موسكو، 1984 .
25. نورهان الشيخ، دور النخبة الحاكمة في اعادة هيكلة السياسة الخارجية – دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (1985 -1991) وروسيا الاتحادية (1991 – 1996) رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2000،ص 32
26. جيفري ما نكوف، روسيا والغرب نظرة ابعد مدي، مرجع سبق ذكرة ص 75 – 77
27. توماس جومارت، السياسة الفرنسية تجاه روسيا، ترجمة، انصاف سلطان البابر، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد، 148، 2008 ص 63 – 64
28. عبدالقادر دندن، الصمود الصيني والتحدي الطاقوي الابعاد والانعكاسات الاقليمية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2016 ص 104
29. احمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في اسيا، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العد د، 167 – 2007 ص 120
30. احمد عبدالله الطحلاوى، استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الخارجية، المركز العربي

للبحوث والدراسات، دمشق، 2014 ص 40
31. التقرير الاستراتيجي العربي، 1997 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998 ص 94
32. التقرير الاستراتيجي العربي، 1998 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999 ص 100
33. ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتن، ترجمة، بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 200
34 طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016 ص 30
35. احمد سيد حسن، دور القيادة في اعادة بناء الدولة دراسة حالة روسيا في عهد بوتن، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013القاهرة، ص 75
36. جمال دملج، البوتينية اسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة، دار الشروق، القاهرة، 2016 ص 45
37. نورهان الشيخ، السياسة الروسية في المنطقة العربية المنطلقات وحدود الدور، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة العدد 129 – 2007 ص 84 – 85
38. سامي عمارة، بوتن صراع الثروة والسلطة، دار النهضة للنشر، القاهرة، 2015 ص 75
39. الكسندر راهر، المانيا وروسيا علاقة خاصة، ترجمة، رلى صالح خضر ابو ناصر، الثقافة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 148، 2008 ص 52 – 53
40. نورهان الشيخ السياسة الدولية، روسيا والاتحاد الاوروبي، السياسة الدولية، مرجع سبق ذكرة، العدد، 164 – 2006 ص 65
41. محمود محمد الكركي، مرجع سبق ذكرة 81
42 محمد دياب، روسيا والمسالة العراقية، شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت، العدد، 111، 2003، ص 157
43 معمر عطوى، طموح روسيا إلى عالم متعدد الاقطاب، دار المشرق، القاهرة، 2009 ص 53
44. دلال محمود السيد، الميزان العسكري هل تعيد القوة العسكرية روسيا قطبا عالميا، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة العدد، 202 – 2015 ص 40
45. نمارا مكرينكو، اسيا الوسطى مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي، اراء الخليج، مركز الخليج للأبحاث، لندن العدد، 87 – 2011 ص 70
46. ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الاوراسي من الاقليمية إلى الدولية بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الاقطاب، كتب للطباعة والنشر، لندن، 2017 ص 55
47. الياس حتا، الاتحاد الاوروبي.. توازن القوى والشرق الاوسط، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعه الدول العربية، القاهرة، العدد 121 - 2005 ص 40
48. التقرير الاستراتيجي العربي، 2007-2008 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009 ، القاهرة ص 67.
49. منى حسين احمد القلاف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه روسيا الاتحادية، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ص 90
50. الياس حتا، نظرة استراتيجية لأحداث القوقاز (نهاية الأيديولوجيا العودة إلى الجغرافيا السياسية) شؤون

عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد، 135 – 2008 ص 70
51. عبد الرحمن عبد العال، الهند.. مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد، 167 – 2007 ص 120
52. كونج زهيغيو، انتشار القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات، ترجمة، حليم نصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017 ص 107
53. رشاد حمدي، دور الامم المتحدة في العراق الانعكاسات والدلائل، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة العدد، 154 – 2003 ص 143
54. احمد دياب، احداث قيرغيزستان تنافس ام توافق بين واشنطن وموسكو، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 196 – 2010 ص 195
55. روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا، ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحروب ضد المصير، ترجمة، ايهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد، 420- 2015 ص 220-222
56. حسام سويلم، القواعد العسكرية في اسيا الوسطى، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد، 164 – 2006 ص 83
57. السيد امين الشلبي، العلاقات الأمريكية – الروسية.. إلى اين؟.. وجهة نظر صينية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد،171 -2008 ص 191
58. التقرير الاستراتيجي العربي، 2007- مرجع سبق ذكره ص 61
59. نورهان الشيخ، روسيا وازمة اوسيتيا الجنوبية: توازن جديد لقوى الدولية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 174 – 2008 ص 200
60. مصطفى امين مصطفى، العلاقات الروسية الجورجية منذ 1991 ، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2013، ص 90
61. عزمي بشارة، روسيا الجيوستراتيجيا فوق الايديولوجيا وفق كل شيء، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد، 17 – 2015 ص 8
62. المرجع السابق، 7
63. دلال محمود، مرجع سبق ذكرة ص 42
64. محمد بن سعيد الفقيسي، رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية، 2001-2015 ، المركز العربي للدراسات المستقبلية، القاهرة، 2016، ص 29
65. هدى عوض، اللغز الروسي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد، 167 – 2009 ص 232 – 233
66. غراسيا بيطار، ماهي بنود اتفاقية مينسك حول الازمة الاوكرانية؟ شبكة الميادين الاعلامية. لبنان، 2015\2\13
67 محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة" رؤية في الادوار والاستراتيجيات" دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2019 ص 25
68. مهدي علي مهدي، تطور العلاقات الأمريكية – الروسية منذ عام 2003 – الواقع وافاق المستقبل، رسالة ماجيستير. جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012 ص 109

69. عبر علي كاظم، المزاحمة في قلب الارض، المزاحمة الروسية للولايات المتحدة، دار واجد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2017 ص 143
70. محفوظ رسول، الازمة الاوكرانية ورهانات امن الطاقة الاوراسية مع الاشارة لحالة الامن الطاقوي الجزائري انموذجا، مركز الكتاب العربي، عمان، 2018 ص 26
71. جونامي ميرتا يمر، لماذا يتحمل الغرب مسؤولية الازمة في أوكرانيا؟ الاوهام الليبرالية التي استفزت بوتن، ترجمة، احمر خضر، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد، 11 – 2014 ص 178
72. وسيم خليل قلعجيه، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016 ص 98
73. كوثر الربيعي، الازمة الاوكرانية والعلاقات الروسية الأمريكية : التاريخ والجيوستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العددان، 45 – 46 ، 2016 ص 153
74. عطارد عوض عبدالحميد، المجلة العراقية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد، 16 – 2019 ص 135
75. محمد مطاوع، تفسير السياسات الأمريكية – الاوروبية والروسية تجاه الازمة الاكرانية: ادراكات مختلفة، ومصالح متعارضة ومتشابكة، وسيناريوهات مستقبلية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 13 – 2015 ص 24
76. بومنجل خالد وفريق مجيب الرحمان المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الامنية الروسية والأمريكية ، المركز الديمقراطي العربي، 2018 ص 20
77. نورهان الشيخ، الاستجابة المرنة موسكو في المعادلات الاقليمية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 219- 2020 ص 25
78 محفوظ رسول ، الامن القومي الروسي الفرص والقيود، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2018 ص 35 .
79 جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية' بيروت، العدد 323 – 2006 ص 45- 46
80 عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا، شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد 113 – 2004 ص 65
81 احمد ناجي قمحة، نحو صياغة اطار جيواستراتيجي قادر على الردع، السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد، 213 – 2018 ص 15
82 احمد دياب، النزاع في القوقاز حسابات خاطئة وتداعيات اقليمية خطيرة، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد، 174 – 2008 ص 208
83 نعيم امين الدين، ابعاد الخطة الروسية في أوكرانيا، دراسات الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، بيروت، العدد، 48 – 2025 ص 78
84 رشا احمد الديسطي، الدور الصيني في النظام الاقليمي لدول جنوب اسيا في الفترة من 1991 حتى 2008 رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2012 ص 180
85 محفوظ رسول، امن الطاقة في العلاقات الروسية – الاوروبية مركز الكتاب العربي، عمان، 2018 ص 150

86 بافل باييف، الاتحاد الروسي: كفاح من اجل التعددية القطبية واغفال للعواقب، دراسة استراتيجية: القوى العظمي والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرون رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير جيمي هيرد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2013 ص 213

87 احمد ناجي قمحة، مرجع سبق ذكرة، 20